



PROVISIONAL
A/39/PV.81
13 December 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	: الرئيس
(المكسيك)	السيد اوراماس أوليفا (نائب الرئيس)	: ثم
(اليمن)	السيد سلام (نائب الرئيس)	: ثم

النظام الموحد للأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخامسة [١١٧]

تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط [١١٩]

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك: تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

١ (أ)

مسألة ناميبيا [٢٩] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ج) تقريرا الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشاريع قرارات
- (و) تعديلات

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٥البندان ١١٧ و ١١٩ من جدول الاعمال

النظام الموحد للامم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الاول) (A/39/718)

تمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط

(أ) قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة (A/39/719)

قدم السيد مجتهد (جمهورية ايران الاسلامية) ، مقرر اللجنة الخامسة
تقريرى اللجنة المذكورة الواردين في الوثيقتين A/39/718 و A/39/719 ثم تكلم على
النحو التالي :

السيد مجتهد (جمهورية ايران الاسلامية) ، مقرر اللجنة الخامسة ،
(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان اقدم تقريرى اللجنة الخامسة . ويتناول
الاول البند ١١٧ من جدول الاعمال المعنون " النظام الموحد للامم المتحدة :
تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية . وفي هذه الحالة قررت
اللجنة الخامسة ان تتناول البند في جزئين . وعليه فان التقرير A/39/718 المعروض
على الجمعية هذه المرة ، هو الجزء الاول من التقرير الكامل ويتضمن ذلك الجزء في
الفقرة ٩ منه مشروع قرار اعتمده اللجنة الخامسة دون تصويت .

اما التقرير الثاني (A/39/719) فهو يتناول البند ١١٩ (أ) من جدول الاعمال
المعنون " تمويل قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " ، وفي الفقرة ٧ من هذا التقرير
توصي اللجنة الخامسة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروعى قرارين .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار ألف بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل صوت واحد
وامتناع ١٤ عن التصويت . وبالنسبة لمشروع القرار باء كانت نتيجة التصويت في اللجنة
الخامسة هي ٨٨ صوتا لصالح القرار مقابل ١١ صوتا وامتناع ٦ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فسوف أعتبر ان الجمعية العامة قد قررت الا تناقش تقريرى اللجنة الخامسة .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستقتصر البيانات بناء على ذلك على تعليل التصويت .

لقد اوضحت الوفود موافقها بصدد مختلف التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الخامسة في اللجنة وانعكس ذلك في السجلات الرسمية ذات الصلة .

اذكر الاعضاء بان الجمعية العامة قد قررت في الفقرة ٧ من مقررها ٤٠١/٣٤ انه عند ما ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على الوفود ان تقتصر قدر الامكان على تعليل تصويتها مرة واحدة ، اى اما في اللجنة او في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة .

واذكر الاعضاء ايضا بانه بموجب المقرر ٤٠١/٣٤ يقتصر تعليل التصويت على ١٠ دقائق وتتكلم الوفود من مقاعد ها .

وسوف نتناول اولا الجزء الاول من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في البند ١١٧ من جدول الاعمال " النظام الموحد للامم المتحدة " الوارد في الوثيقة (A/39/718) . وسوف تتخذ الجمعية قرارا بالنسبة لتوصية اللجنة الخامسة الواردة في الفقرة ٩ من التقرير وعنوان مشروع القرار " النظام الموحد للامم المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية " وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية ايضا تود ان تعتمد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٧/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل الهند

الذي يرغب في تعليل موقف وفده .

السيد روى (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد توضح بـجلاء

تام موقف وفد بلادي من مشروع القرار الذي اوصت اللجنة الخامسة بان تعتمد الجمعية العامة في اطار البند ١١٧ المعنون " النظام الموحد للام المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية " ، في الاجتماع السابع والثلاثين للجنة الخامسة الذي عقد في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ .

ولهذا فانني اطالب بأن يسجل في المحضر ان وفد الهند لا يشارك في تاييد

الفقرة ١ (ج) من مشروع القرار الذي اوصت اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماده

في هذا التقرير (A/39/718) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية بعد ذلك فسي

تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٩ (أ) من جدول الاعمال الخاص بتمويل قسوة الامم المتحدة لفض الاشتباك ، ويرد ذلك التقرير في الوثيقة (A/39/719) .

اعطي الكلمة الان للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت . واذكر

الاعضاء بموجب المقرر ٣٤ / ١ . ٤ بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق على ان يتكلم

الممثلون من مقاعد هم .

السيد باباجورجي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت
 الوفد الالباني ضد مشروع القرارين " الف " و " باء " الموصى بهما الى الجمعية العامة
 في هذا التقرير (A/39/719) بشأن تمويل قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك فكل
 عام يتم بوضوح امام الجمعية العامة او في اللجنة الخامسة شرح موقف جمهورية البانيا
 الاشتراكية من تمويل قوات الامم المتحدة وارسالها الى شتى ارجاء العالم .
 ويود وفدنا ان يكرر ان تصويتنا السلبي يتسق تماما والموقف الذي اتخذناه
 دوما في التصويتات التي اجريت بشأن تمويل مختلف قوات الامم المتحدة لصيانة السلم .
 ان موقف البانيا لا يرجع اساسا الى مجرد اعتبارات ذات طبيعة تمويلية . فالسبب
 في تصويتنا ضد مثل هذه القرارات له طبيعة سياسية فهو يتعلق باعتراضنا على تشكيل
 هذه القوات وارسالها الى شتى بلدان او مناطق العالم . ونحن ضد ذلك لان الواقع
 والحقيقة اثبتا ولا يزالان يقدمان الدليل الواضح على ان هذه القوات لم تخدم ولا يمكنها
 ان تخدم قضية الدفاع عن حرية الشعوب واستقلالها او السلم والامن الدوليين . والتطورات
 التي حدثت منذ العام الماضي وحتى الان انما تعزز موقفنا من هذه القوات سواء كانت
 في الشرق الاوسط او في اجزاء اخرى من العالم . لذا ، سيصوت الوفد الالباني ضد مشروع
 القرارين " ألف " و " باء " المعروفين علينا وأية قرارات أخرى مماثلة لهما .

السيد خليل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لن يصوت وفد
 بلادي على مشروع القرارين " الف " و " باء " الواردين في الوثيقة A/39/719 ، ويطلب
 ان يثبت ذلك في المحضر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتضمن توصيات اللجنة
 الخامسة ، الواردة في الفقرة ٧ من تقريرها (A/39/719) مشروع القرارين " الف " و " باء " . وسوف نبدأ الان في عملية التصويت .
 واطرح للتصويت اولا مشروع القرار " الف " .

اعتمد مشروع القرار الف بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار ٢٨/٣٩ الف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اطرح فيما يلي للتصويت مشروع القرار باء .

اعتمد مشروع القرار باء بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ٥ عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند الفرعي ألف من البند ١١٩ من جدول الاعمال .

البند ٢٩ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/39/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (Part V) (A/39/23 ، A/C.109/781 و 784)
- (ج) تقريرا الامين العام (A/39/508 ، A/39/582)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/39/675)
- (هـ) مشاريع قرارات (Part II) (A/39/24 ، الفصل الاول)
- (و) تعديلات (A/39/L.23 و L/24 و L.25)

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد عهد صباح امس الى تركيا - بوصفها الرئيس بالانابة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا - بان تقدم الى الجمعية العامة التقرير السنوي للمجلس . لنظره وتركيا بوصفها عضوا مؤسسا تقيم علاقات تعاون وثيقة للغاية مع المجلس منذ بدء انشائه في عام ١٩٧٦ . ونحن نشارك

بنشاط في الجهود التي يبذلها المجلس للوفاء بولايته بوصفه السلطة الادارية لناميبيا حتى نيل الاستقلال .

ان المناقشة التي تجرى في الجمعية العامة هامة ، لانها تتيح لنا الفرصة لاستعراض الاحداث الهامة التي وقعت في العام الماضي ، والمتعلقة بمسألة ناميبيا . وهناك بعض التخمينات بشأن المناقشات التي جرت اخيرا بين جنوب افريقيا وانغولا بشأن احتمال انسحاب القوات الكوبية من انغولا . ونحن نشاهد - علاوة على ذلك - الجهود الدبلوماسية التي تبذل لكسر الجمود الذي يكتنف مسألة استقلال ناميبيا . وترحب تركيا بهذه التطورات وتشجع كل المبادرات الرامية الى التوصل الى ناميبيا حرة .

ومع ذلك ، ينبغي أن نقيم الاوضاع الراهنة بعناية بالغة ، لان التاريخ الحديث يوضح انه في اللحظات الحرجة يمكن لجنوب افريقيا ان تلجأ الى حيل مختلفة لادامة احتلالها غير المشروع ، واستغلال ناميبيا وقمع شعبها . ودعونا ننظر الى بعض جوانب هذا الموضوع منذ ان قامت الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة بدراسة التقارير . خلال الفترة قيد البحث ، ظلت مسألة ناميبيا في مركز اهتمام العالم . وقد وقعت أحداث هامة في مستهل هذا العام حفزت من جديد الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة من اجل ناميبيا . فاولا ، انعقد اجتماع مجلس الامن لبحث شكوى انغولا ضد جنوب افريقيا . واذ شعر المجلس بالقلق العميق ازاء نشوب العمليات العسكرية من جديد ، اذ ان جنوب افريقيا في المقام الاول لاستغلال ناميبيا كقاعدة لشن هجمات حربية . ولكن جنوب افريقيا ، بدلا من ان تنصاع لما قصدت اليه الادانة ، مضت في تعزيز احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وفي عسكرة هذا الاقليم على نطاق واسع . ولكي تتضح هذه السياسة يجب ان ناخذ في الاعتبار اعادة الخدمة العسكرية الاجبارية للناميبيين ، الامر الذي ادناه وما زلنا ندينه .

ومع ذلك ، هناك علامة ايجابية . ففي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، جرت مباحثات بين انغولا وجنوب افريقيا على مستوى عال في لوساكا ، واتفق الطرفان على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة تراقب فض الاشتباك بين القوات في الجزء الجنوبي من انغولا . وبعد ذلك ، انعقد في لوساكا في ١٠ لغاية ١٣ ايار/مايو ١٩٨٤ اللقاء الاول المباشر بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وهذا اللقاء الذي فشل يوضح مرة اخرى مهارة جنوب افريقيا في احباط كل الامال في آخر لحظة .

ان الحكومة التركية تهنيء الدول الافريقية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي اظهرت طوال المشاورات والمفاوضات التي دارت هذا العام انها تعرف وتعني تماما مسؤولياتها وابدت درجة عالية من المرونة دون التخلي عن مبادئها

الاساسية ، وكان رائدها الرغبة الشديدة في وضع حد للمعاناة الطويلة لشعب ناميبيا والوضع الاستعماري الذي يزرع فيه . ولئن استمر الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، فقد استمر شعب ناميبيا ايضا يكثف ويضاعف كفاحه من اجل التحرر والاستقلال . وقد احتفل شعب ناميبيا بالاسل في آب/اغسطس ١٩٨٤ بالذكري الثامنة عشرة لبدء نضاله في سبيل التحرر .

وتهنئ حكومة تركيا أيضا الدول الافريقية المعنية على الجهود والتضحيات التي بذلتها لمساعدة الشعب النامبي في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني تحسب قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ان دول خط المواجهة ، مثلها مثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، تحتاج الى دعم اقتصادي ومعنوي متزايد للتمكن من مقاومة الضغوط المتزايدة التي تمارسها جنوب افريقيا .

ان المناقشة التي تجرى في هذه الجمعية العامة اليوم توضح مرة اخرى القلق المتزايد للاغلبية الساحقة من الدول أمام التدهور المستمر للحالة في ناميبيا . وتؤيد منظماتنا بما يقرب من الاجماع الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب النامبي ، ومن الواضح انه لن يتأتى استقرار ولا قيام علاقات سلمية في الجنوب الافريقي ما لم يتمتع الشعب النامبي بحقوقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال على ترابه وفي سلامة اراضيه برمتها ، بما في ذلك خليج والفييس والجزر الواقعة قبالة ساحله . ويجب اجبار جنوب افريقيا على التخلي عن موقفها المتعنت ، ووضع حد لسياستها غير المشروعة والدمرة . فضلا عن ذلك ، يجب ان تبذل جميع الجهود ، بكافة الوسائل ، لمنع جنوب افريقيا من صرف انتباه العالم عن المشكلة الرئيسية الا وهي نيل ناميبيا استقلالها . والخطة التي اعدتها الامم المتحدة ، والتي قبلت على المستوى العالمي جاهزة للتطبيق فورا . ولذا علينا ان نبذل كل الجهود اللازمة لاجبار جنوب افريقيا على ان تنفذ بسرعة خطة استقلال ناميبيا ، والا ، ترتبت على استمرار الحالة الراهنة وتفاقمها عواقب وخيمة قد تقتضي اتخاذ تدابير حاسمة عاجلة .

وعلى ضوء التصلب المستمر لجنوب افريقيا ، ترى حكومتي انه ينبغي اعادة تقييم التدابير التي تطبق حاليا ضد جنوب افريقيا وتعزيزها ، وتطبيق جزاءات اضافية فعالة كالتي نص عليها ميثاق الامم المتحدة .

ونعتقد انه تقع على منظماتنا مسؤولية بذل كل جهد في سبيل مولد ناميبيا الموحدة ذات السيادة والمستقلة . ونحن على يقين من ان المناقشة في الجمعية العامة سوف تسهم في عملية استقلال ناميبيا .

وفي هذا الصدد ، نود ان نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام لكي يكفل دون اى تاخير التطبيق الكامل لخطة الاستقلال التي وضعتها الامم المتحدة . ويفضل المخطط المعد بعناية شديدة ، تقف الامم المتحدة على اهبة الاستعداد لتنفيذ خطة استقلال ناميبيا . ويحدونا الامل في ان الشروط المنشودة سوف تتوافر لتسمح للامين العام ان يواصل جهوده بكفاءة في هذا السبيل .

وفيما يتعلق بحكومتي ، نؤيد تمام التأييد جهود الامم المتحدة لتامين الاستقلال السيادة الكامل والسلامة الاقليمية المطلقة لناميبيا ، ووحدة شعبها . وتركيا ، تمشيا مع التزامها الحازم بالوقوف الى جانب الكفاح ضد جميع اشكال الاستعمار والتمييز العنصرى ، تؤيد كل التأييد القضية العادلة لشعب ناميبيا ، وتحرص على الامتناع تماما عن اقامة اى علاقات مع جنوب افريقيا في العيادين الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والاقتصادية والعسكرية وغيرها . وتسهم حكومتي بشكل منتظم ، وان كان بطريقة متواضعة ، في صندوق مساعدة شعوب ناميبيا والجنوب الافريقي . ان شعب ناميبيا الجسور يتحمل تضحيات ضخمة ولكنه احرز الكثير من التقدم في كفاحه النبيل . وحكومة تركيا مقتنعة بانه سوف يحرز نصره النهائي في المستقبل القريب .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : ان مناقشة البند الخاص بناميبيا ، والبند الخاص بالمسألة الاخرى المرتبطة به وهي سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ،

تحظى دائما بما يمكن ان نسميه مكان الصدارة عند نظرها في دورات الجمعية العامة .
ان تحرير ناميبيا في الوقت الراهن هو في طليعة الكفاح من اجل التصفية السريعة
الكاملة والنهائية للاستعمار على ارضنا . وقد اعرب ممثلو الدول الافريقية وغيرها من
البلدان عن ذلك بوضوح تام .

ان دراسة الجمعية العامة لموضوع ناميبيا في الدورة التاسعة والثلاثين الحالية
تتم في الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى المئوية الاولى للكفاح العادل
والبطولي لشعب ناميبيا المقهور ضد الاحتلال الاستعماري ، هذا الكفاح الذي يتم
اليوم بنجاح تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ويرحب الوفد
السوفياتي بمشاركة السيد انديمبو تويفو جا تويفو ، الامين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا
الجنوبية الغربية ، التي تعترف بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بوصفها
الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا في المناقشات الدائرة حول ناميبيا .

ان الافراج عن الرفيق انديما توفو جا توفو بعد ان امضى ١٨ عاما من
المعاناة المضية في سجون نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وعن الزعماء والاعضاء
الاخرين لمنظمة سوابو، يمثل انتصارا لشعب ناميبيا المكافح وللمجتمع الدولى بأسره بعد
هذه الفترة الطويلة من السعى وراء تحريرهم . ويتعين على الامم المتحدة والمجتمع
الدولى ان يواصلوا مطالبتهما بحزم من اجل الافراج الفورى وغير المشروط عن جميع
السجناء السياسيين النامبيين الاخرين ، أبطال الكفاح في سبيل حرية ناميبيا .

لقد اقدم الامين العام لمنظمة سوابو في بيانه تحليليا مستفيضا للاحداث التي
وقعت في ناميبيا فيما يتعلق بتسوية مسألة ناميبيا . وتبرهن تلك الاحداث على
التصميم الحازم لشعب ناميبيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على مواصلة
الكفاح حتى التحرير الكامل للوطن الام . ونود ان نشير ايضا الى الدور الهام والمفيد
الذى نهض به مجلس الامم المتحدة لناميبيا برئاسة السيد بول لوساكا ، الممثل الدائم
لزامبيا والرئيس الحالي للجمعية العامة لحماية مصالح شعب ناميبيا .

لقد ناقشت الامم المتحدة مرارا احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لناميبيا
وادانته بوصفه عملا عدوانيا ضد شعب ناميبيا وتهديدا للسلم والامن الدوليين . وانقضت
بالفعل جميع الآجال النهائية التي حددتها الامم المتحدة لكي يمارس شعب ناميبيا حقه
في تقرير المصير والاستقلال . ولكن ما زالت قوى التحالف العنصرى والامبريالى تبذل
محاولاتها اليائسة وتناور باستمرار لوضع مزيد من العراقيل لمنع حصول شعب ناميبيا على
حريته .

وما زال نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يرفض الاذعان لقرارات الامم
المتحدة محاولا ابقاء سيطرته غير الشرعية على ناميبيا ، التي يحتاج اليها باعتبارها كنزا
حقيقا من موارد الثروة المعدنية ، وحلقة هامة فيما يسمى كوكبة البلدان التي تعتمد
عليه والتي تحلم جنوب افريقيا بان تحييط نفسها بها .

وليس من قبيل الصدفة ان يثور الكثير من الكلام مؤخرا في بريتوريا بشأن حاجتها
الى انشاء ما يسمى بالهيكل الذى يكفل الامن الاقليمي في الجزء الجنوبي من افريقيا .

ولكن الجميع يعرفون بطبيعة الحال انه لا سوابو ولا انغولا ولا موزامبيق ولا زيمبابوي ولا بوتسوانا ولا أى بلد افريقي آخر يهدد أمن بريتوريا . بل على النقيض من ذلك ، تتعرض تلك البلدان ذاتها للضغوط والهجمات من جنوب افريقيا . ولكي يواصل النظام العنصرى احتلاله غير الشرعي لناميبيا وجهوده التي يبذلها لممارسة الضغط العسكرى على البلدان الافريقية المجاورة له ، ما فتئ ذلك النظام يتوسع في قدرته الصناعية العسكرية ويضفي الطابع العسكرى على ذلك البلد بل انه يستورد الاسلحة والعتاد الحربى والتكنولوجيا العسكرية من البلدان الغربية .

وتتسم المساعدة التي تقدمها بعض بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي الي العنصريين في جنوب افريقيا ، بخطورة خاصة تكمن في انشاء القدرة النووية لجنوب افريقيا . فمن المعروف تماما ان العمل يجرى بصورة مكثفة في جنوب افريقيا من اجل تزويدها بالقدرة النووية . وحصول جنوب افريقيا على هذه القدرة تترتب عليه عواقب غاية في الخطورة تتجاوز بلدان القارة الافريقية ذاتها . ان نظام بريتوريا العنصرى المدجج بالاسلح والمزود بالاسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا لسلم وأمن جميع البلدان بأسرها .

ولا يخفي على احد انه ما كان العنصريون الذين ادانهم التاريخ ويمثلون الاقلية في بلدهم وفي المنطقة الافريقية ، يستطيعون القيام باعمالهم الاجرامية في ناميبيا أو في المنطقة بأسرها دون دعم من قوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية . واغفال هذه الحقيقة يعني التغاضي عن اهم الحقائق .

ويرجع السبب الرئيسى في عدم الامتثال حتى الان لجميع القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز مناصرة للمطالب العادلة لشعب ناميبيا المقهور ، الى السياسة التعويقية التي تتبعها جنوب افريقيا وتشجع عليها الولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الغربية الاخرى . ان هذه البلدان - وينبغي ان تؤكد على هذا - لا تحافظ على علاقاتها مع جنوب افريقيا فحسب ، بل تعزز هذه العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية .

فالولايات المتحدة هي التي تهتم ، اولا وقبل كل شيء ، بالحفاظ على النظام الصديق في بريتوريا ، ذلك النظام الذي أسسته الحكومة الامريكية الحالية " الحليف التاريخي للولايات المتحدة الامريكية " ، لانه يمثل العنصر الاساسي لدعم سياسة واشنطن في افريقيا ويشكل نقطة انطلاقها على القارة الافريقية .

وتبرهن مبادرات السلام الامريكية المزعومة المتعلقة بالجنوب الافريقي على ان اهتمام واشنطن بتلك المنطقة لا ينصب على مصالح حليفها التاريخي فحسب ، بل على مصالحها الاستراتيجية الذاتية ومصالح رؤوس أموالها . وليس من قبيل الصدفة ان يعلن ان جنوب افريقيا تشكل مجالا للمصالح الحيوية الامريكية اثناء المناظرة التي جرت بين المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر من العام الحالي . لقد أميط اللثام مؤخرا عن جوهر ما يسمى بالانشطة السلمية لواشنطن في افريقيا في تقرير الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى ، كونستانتين ف. تشيريننكو ، الذي قال :

" وعملا بسياسة الترغيب والترهيب ، واعتمادا على مصلحة البلدان الافريقية في العيش في سلم واستقرار ، تحاول الولايات المتحدة وبعض حلفائها املاء ارادتها على شعوب منطقة جنوب افريقيا " .

ولن نستطيع بطبيعة الحال ان نتكلم حقا وساطة واشنطن بين جنوب افريقيا والبلدان الاخرى في جنوب افريقي على اي نوع من الموضوعية او الصدق ، لا ، لن نستطيع ، لان كل شيء يهدف الى الحفاظ على النظام الاستعماري في ناميبيا واعاقبة تحرير ذلك البلد . والحقيقة ، ان هذا هو السبب في استمرار الربط المصطنع بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وهي القوات الموجودة هناك بناء على طلب حكومة انغولا ووفقا للاتفاق المعقود بين كوبا وانغولا . ان جميع المحافل الدولية : الامم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الامن ، ومؤتمرات عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والمؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل

الاستقلال الذي عقد في باريس في عام ١٩٨٣ ، واخيرا الندوة الدولية للامم المتحدة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الاولى بعد المائة لكفاح شعب ناميبيا ضد الاستعمار، قد ادانت بشدة ورفضت المحاولات الرامية الى ارجاء منح الاستقلال لناميبيا واخضاع مسألة استقلال ناميبيا لاي ربط او تواز مع وجود القوات الكوبية في انغولا .

وكما هو معروف تماما ، رفض مجلس الامن في القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) الذي

أصدره في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر من العام الماضي ، اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بقضايا غريبة عنها ولا تتصل بها بالمرّة باعتباره لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وقرارات مجلس الامن الاخرى وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، بما فيها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر

١٩٦٠ .

بيد أن الولايات المتحدة ، في اضطلاعها بسياسة " الارتباط البناء " مع جنوب افريقيا ، رفضت تأييد قرار مجلس الأمن الأخير بشأن ناميبيا ، ورفضت جنوب افريقيا بدورها امتثال قرارات مجلس الأمن التي حددت موعدا نهائيا لتسوية المسألة الناميبية . وفي نفس الوقت ، زادت الولايات المتحدة ونظام بريتوريا من ضغطهما المكشوف على البلدان الافريقية ، بغية زيادة تعقيد الحالة في الجزء الجنوبي من افريقيا ، واخراج مسألة ناميبيا من نطاق الأمم المتحدة وحلها على أساس يتفق مع رغبات الاستعمار الجديد . هذا هو المنظور الذي ينبغي أن ننظر من خلاله الى مبادرات السلام المزعومة التي حاولت واشنطن مؤخرا تقديمها بالتواطؤ مع بريتوريا .

ان " مبادرات السلام " التي تقدمها الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ليست في واقع الأمر سوى ستار من الدخان يخفي وراءه نفس سياسات الاستعمار الجديد التي ينتهجونها في افريقيا . وهناك بطبيعة الحال أمثلة عديدة في هذا الصدد . ويكفي للتدليل على ذلك انه بالرغم من الانفاق الذي تم مع انغولا على أن تسحب جنوب افريقيا قواتها من أراضي انغولا في ٣١ آذار/مارس من هذا العام ، مازالت قوات بريتوريا تحتل جنوب انغولا حتى يومنا هذا .

أليست المحاولات المستمرة لابتزاز انغولا كافية ؟ أليس الدعم ستترا ، في الخفاء والعلن معا ، لمنظمة يونيتا الانفولية المعادية للثورة ؟ ومن أوضح الأمثلة ما حدث منذ ثلاثة أيام فقط عندما وجه وزير خارجية جنوب افريقيا رسالة (A/39/689) الى الأمين العام للأمم المتحدة ، توضح بجلاء أطماع بريتوريا في الهيمنة على انغولا ذات السيادة ؟ اننا نرى في تلك الرسالة محاولة لتجاهل قرارات الأمم المتحدة ، وتوجيه انذارات تطلب من انغولا ذات السيادة أن تقدم لجنوب افريقيا والولايات المتحدة جدولا زمنيا واضحا لانسحاب قوات كوبا من أراضي انغولا بالإضافة الى مطالب وقحة أخرى كثيرة .

ولا يفوتنا أيضا أن ننظر الى جانب آخر من جوانب الاستراتيجية الراهنة للمستعمرين الجدد . انهم يقولون ان دول افريقية كثيرة ذات سيادة تشكل ساحة معركة بين الشرق والغرب . ومع ذلك يستطيع حتى من لا تتوفر له رؤية تامة بسياسة القوة ،

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

أن يرى أن كل ذلك يتم لكي يصبح من السهل ، في ظل مثل هذا الغطاء الدعائى ،
التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الافريقية الستتلة في تلك المنطقة ، وزيادة المواقع
الاستراتيجية للمستعمرين الجدد هناك .

وحقيقة الأمر أن مشكلة تحرير ناميبيا من نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا
تعتبر نضالا يدور بين حركات التحرير الوطنى في الجزء الجنوبى من القارة الافريقية من
ناحية ، وبين القوى المتحدة للعنصرية والامبريالية والاستعمار من ناحية أخرى .

وتتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية لضمان المصالح المشروعة لشعب ناميبيا
وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وقد حددت بوضوح أسس التسوية
السياسية لمشكلة ناميبيا في قرارات الأمم المتحدة وهي موجودة كلها هنا . وفي تلك
القرارات ، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣)
و ٥٣٩ (١٩٨٣) ، نجد الأساس السياسى للحل العادل لمشكلة ناميبيا ولسير ناميبيا
قدا نحو الاستقلال . ونجد أيضا وصفا لآلية التقدم نحو تسوية هذه المشكلة .

وتكرس قرارات مجلس الأمن الدور الرئيسى الذى تلعبه الأمم المتحدة في تسوية
المسألة الناميبية بتهيئة رقابة فعالة من جانب مجلس الأمن على التنفيذ العطى لكل جانب
من جوانب الاستقلال الحقيقى لناميبيا . وطينا أن نفعله الآن هو أن نكفل ممارسة ضغوط
شديدة ومستمرة على جنوب افريقيا ومن يساعدها ويحرضونها ، لزامهم على امتثال قرارات
مجلس الأمن والأمم المتحدة بأكملها . وطينا أن نتأكد من أنهم يأخذون في اعتبارهم
ارادة شعب ناميبيا والأغلبية الساحقة من دول العالم .

ويهدد الاتحاد السوفياتى تأييدا تاما مطالب بلدان افريقيا وغيرها بشأن الحاجة
الى أن يعتمد مجلس الأمن جزاءات شاملة والزامية ضد نظام بريتوريا وفقا للفصل السابع
من ميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن أن يتم ذلك الا اذا تغلبنا على مقاومة الدول الغربية
الكبرى من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، التى تريد أن تهدد بتطبيق جزاءات وباللجوء
الى تدابير من هذا القبيل في علاقاتها ببلدان عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية ،

والتي منعت في كل مرة مجلس الأمن من اعتماد جزاءات دولية فعالة ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى .

ونحن ندين بشدة أنشطة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية التي تتعايل لاحتواء قرارات الأمم المتحدة بشأن الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، ونؤيد اقتراح البلدان الافريقية بأن يعتمد مجلس الأمن جزاءات اضافية ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى ، بما في ذلك حظر تصدير النفط ومنتجاته .

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فانه ، وفقا لتروصيات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ، ليس له أية علاقات مع جنوب افريقيا في المجالات الاقتصادية أو التجارية أو العسكرية أو غيرها ، وبالتالي ليس له أية معاهدات أو اتفاقات بشأن براءات الاختراع مع نظام بريتوريا .

ونحن ندين بشدة النهب المستمر للموارد الطبيعية لناميبيا من جانب الشركات عبر الوطنية للدول الغربية ، ونرى أن الاستغلال غير الشرعي لتلك الموارد يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة للهيئات والأجهزة المختصة في منظمنا . ونؤيد الاتحاد السوفياتي ممارسة شعب ناميبيا في أقرب وقت ممكن لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على أساس الحفاظ على وحدة ناميبيا وسلامتها الإقليمية ، بما في ذلك خليج والغيس وجزر ناميبيا الأخرى الواقعة قبالة ساحلها ، والانسحاب الكامل والغوري لقوات جنوب افريقيا وادارتها من ناميبيا ، ونقل كل السلطات الى شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تعترف بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية باعتبارها الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا .

وفي البلدان الغربية ، يتكلم الناس بكثرة عن ادانة العنف والأنشطة العنيفة وهلم جرا ، ويطالبون شعب ناميبيا في نفس الوقت بالامتناع عن مثل هذه الأنشطة . ولكننا نتساءل : من الذى رفض أولا القرارات السلمية ولجأ الى طريق العنف ؟ ألم يكن هو نظام بريتوريا هو الذى يحاول أن يبقي ناميبيا بقوة السلاح تحت التبعية الاستعمارية ويرفض امتثال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تهيئ التسوية السلمية لهذه المشكلة ؟ في مثل هذه الظروف ليس أمام أهل ناميبيا بديل عن مواصلة النضال البطولي بتأييد الدول والشعوب المحبة للسلام حتى يحققوا النصر .

وأخذا لقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، بما في ذلك قرارات الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، بعين الاعتبار ، قدم الاتحاد السوفياتي وسواصل تقديم دعمه الكامل للكفاح العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تقود شعب ناميبيا الى التحرر بجميع الوسائل الممكنة ، بما في ذلك الوسائل العسكرية .

وان الاتحاد السوفياتي يحبذ ايجاد تسوية سياسية سلمية لجميع المشاكل الدولية ، بما في ذلك المشاكل القائمة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية . وقد حددنا رأينا بالنسبة لأية خطوات قد تتخذ لتحقيق هذه الغاية ، وسواصل تحديده ، بما يتلائم ومهمة تعزيز السلم ومهمة القضاء على الاستعمار والعنصرية وضمان الحرية والاستقلال الوطني والتقدم لجميع الشعوب .

لقد تابع الاتحاد السوفياتي بدقة الأحداث الجارية في جنوب افريقيا وسيستمر في متابعتها . ونظرا للطبيعة الودية للعلاقات مع دول خط المواجهة الافريقية ، فان الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يقف موقف اللامبالاة تجاه حل المشاكل التي تكفل أمن تلك الدول . ان وفد الاتحاد السوفياتي يعيد نداء الأمم المتحدة الموجه الى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة والدعم لدول خط المواجهة ليتسنى لها الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها في مواجهة أعمال العدوان المستمرة والضغط والتهديدات المستمرة من جنوب افريقيا .

السيد بهركفيست (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منــــــذ

البداية ، في عام ١٩٤٦ ، وقضية ناميبيا مدرجة على جدول أعمال هذه الجمعية . ان بقا هذه القضية دون حل حتى اليوم ينبغي أن يكون ماثرا لعميق قلقنا جميعا . لقد رفضت هذه الجمعية قبل أربعة عقود تقريبا ، في دورتها الاولى ، مطلب جنوب افريقيا دمج ما كان يسمى آنذاك بافريقيا الجنوبية الغربية في اقليمها . وطلب الى جنوب افريقيا أن تسلم الاقليم الى جهاز الوصاية التابع للأمم المتحدة .

وقبل حوالي عقدين ألفت هذه الجمعية انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا .
وقبل ست سنوات تقريبا في عام ١٩٧٨ ، توجهت جهود مجلس الأمن باعتماد
القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أقر خطة مفصلة لنقل السلطة الى شعب ناميبيا تحت اشراف
الأمم المتحدة .

وينبغي أن يذكرنا هذا السجل التاريخي بالقضية الأساسية ، ألا وهي احتلال
جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . ويتحتم على الأمم المتحدة - وجميع الدول الأعضاء -
فيها - أن تعالج تلك القضية . وينبغي أن يكون هذا الالتزام القاطع تجاه القضية الأساسية
مثلا في أن هاننا عندما نواجه ، كما نواجه الآن محاولات للتركيز على قضايا خارجية وثنائية
متنوعة ، لا تمت بصلة الى خطة الأمم المتحدة .

اننا نشهد داخل ناميبيا مزيدا من تفسخ المجتمع . كما أن استمرار العسب
والاضطهاد الذي لا يعرف الرحمة الذي تمارسه جنوب افريقيا يهدد أرواح شعب ناميبيا .
ان جنوب افريقيا تحاول أن تفرض ترتيباتها السياسية في تعدد سافر لقرارات الأمم المتحدة .
كما أن التطور الأكثر خطورة هو زيادة اعضاء الطابع العسكري على ناميبيا والتعقب الوحشي
لأعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وغيره من معارضون الاحتلال غير المشروع .
وقد قررت جنوب افريقيا مؤخرا أن تجند النامبيين اجباريا ، في جيش جنوب افريقيا ليحاربوا
اخوانهم النامبيين . ان حكومة السويد تدين بشدة هذا الانتهاك للقانون الدولي .

ان بقاء قضية ناميبيا بدون حل مأساة انسانية ووصمة طار في جبين المجتمع
الدولي . ان صداقية الأمم المتحدة في الميزان . فلماذا اذن حرم الشعب النامبيسي
طوال هذه المدة الكبيرة من حريته واستقلاله ؟ لماذا فشلت الأمم المتحدة ، لاسيما مجلس
الأمن ، في تنفيذ قراراتها العديدة ؟

ان التفسير الأساسي يكمن في سياسات حكومة جنوب افريقيا . ففي الاستراتيجية
طويلة المدى لنظام الفصل العنصرى ، أصبحت ناميبيا جزءا من الحزام الواقي لجنوب
افريقيا المقصود به حماية " حصن نظام الفصل العنصرى " . كما أن نظام الأقلية يخشى

أيضا من ممارسة شعب ناميبيا لتقرير مصيره من خلال انتخابات ديمقراطية . ويد وأن نظام الفصل العنصرى قد أصبح أسيرا للدعاية المفرضة التي يروجها هو نفسه ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ناميبيا المستقلة .

كما أن ثمة تفسيراً هاما آخر لعدم التوصل الى حل لقضية ناميبيا وهو عدم ممارسة ضغط دولي كاف على جنوب افريقيا . فلعدة قرون تجاهلت حكومة جنوب افريقيا قرارات الأمم المتحدة . ولا يساور حكومة السويد أية أوهام في أن جنوب افريقيا ستلتفت الى النداء من أجل التزام الأصول الدولية ما لم تكره على ذلك . ان رفض جنوب افريقيا المتكرر امثال قرارات الأمم المتحدة واضح جلي لنا . ويتعين حتما اتخاذ تدابير فعالة ، بما في ذلك جزاءات الزامية ، لاجبار نظام الفصل العنصرى على التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومنذ أن اعتمدت خطة الأمم المتحدة ، طرحت جنوب افريقيا سلسلة من القضايا الخارجية لتأخير تنفيذ تلك الخطة . وكان أوضح مثال على ذلك طرح ما يسمى بالربط الكوبي ، الذى لم يخترع في الواقع الا بعد بضع سنوات من اعتماد خطة الأمم المتحدة . ان حكومة السويد ترفض أساليب التأخير هذه وترى انه من غير المقبول التمسك بقضايا غريبة عن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وخلال السنة المنصرمة سجلنا بعض دواعي التفاؤل . ففي شباط/فبراير الماضي أبرمت أنغولا وجنوب افريقيا اتفقا لغض الاشتباك وقال البعض انها خطوة هامة صوب حل سلمي لمشكلات المنطقة ، بيد أن جنوب افريقيا أظهرت منذ ذلك الحين تعنتها مثلما اتضح مسرة أخرى من خطابها الأخير الى الأمين العام للأمم المتحدة (A/39/689) . فلم تكف جنوب افريقيا بوقف سحب قواتها من أنغولا بل قدمت شروطا سبقة خاصة طقت طيها الضمني فسي الانسحاب . وفي هذا السياق ترفض حكومة السويد في الاعراب من تعاطفها مع أنغولا التي مانت معاناة طويلة وجسيمة من جراء التدمير الذي سببه عدوان جنوب افريقيا . وسألنا ناميبيا ليست نزا ط ثنائيا بل هي مسؤولة خاصة تقع على طاق الأمم المتحدة بأسرها . ومن ثم ينبغي في رأينا أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من المساعدة الاقتصادية لأنغولا للتخفيف من هذا العبء .

وتشارك حكومتي في المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات جنوب افريقيا من أراضي أنغولا .

ولاشك أن التاريخ يأخذ جانب الشعب النامبي الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله . ولكن المجتمع الدولي يجب أن يتساءل : الى متى يسمح لجنوب افريقيا أن تتجاهل وتتحدى اجماع الرأي العام العالمي بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ؟ هناك حاجة ملحة لعمل حازم وحاسم يقوم به المجتمع الدولي تفاديا للعواقب الوخيمة المترتبة على احتلال جنوب افريقيا لناميبيا وأنغولا الجنوبية ، وتجنبنا لخطر تحول هذه المنطقة الى ساحة مواجهة بين الشرق والغرب . ومن ثم فان حكومتي تحت مرة أخرى مجلس الأمن على أن ينظر دون مزيد من الابطاء في اتخاذ تدابير فعالة تتضمن الجزاءات ، للاسراع بالانتهاء من المفاوضات كما نناشد أعضاء مجلس الأمن الذين تتوفر لديهم الامكانيات لممارسة هذا الضغط أن يفعلوا ذلك .

والى حين القيام بهذه الأعمال فمن الضروري مساعدة ضحايا سياسة جنوب افريقيا في ناميبيا . وتود حكومة بلادي أن تؤكد بصفة خاصة على الحاجة الى تقديم الدعم المعنوي والسياسي وزيادة المساعدة الانسانية لسوايو . وفي هذا السياق نشيد بأعمال المؤازرة التي يقوم بها المفوض السامي للأمم المتحدة لناميبيا في اعداد النامبيين لنيل استقلالهم من خلال برامج المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

كذلك تود حكومة السويد أن تؤكد على ضرورة وقف الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية في ناميبيا ، واتخاذ تدابير ملائمة لبلوغ هذا الهدف . وأرجو أن يسمح لي نسي هذا الاطار أن أذكر بأن هناك قانونا صدر في السويد في ١٩٧٩ يحظر أى استثمارات سويدية جديدة في جنوب افريقيا وناميبيا . وفي مشروع قانون أخير مقدم الى البرلمان تقترح الحكومة اتخاذ تدابير تجعل هذا القانون أكثر تشددا وسوف تسترعي انتباه الشركات السويدية من جديد الى المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . وفضلا من ذلك أظنت حكومة السويد رأيها المتمثل في أن واردات اليورانيوم الى السويد من ناميبيا غير مقبولة مادام احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لهذا البلد مستمرا .

وفي هذا العام نحتفل بالذكرى المائة لكفاح الشعب النامبي ضد السيطرة الأجنبية وفي العام المقبل سوف نحتفل بالعيد الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة والعيد الخامس والعشرين لافلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . فلنبذل الآن كل ما في وسعنا حتى تستطيع ناميبيا الانضمام اليها كعضو كامل بالأمم المتحدة في هذا الموعد .

السيد ولد بيبه (موريتانيا) : يخامر المرء في هذا العام مزيج من السعادة

والحسرة في آن واحد .

السعادة لأننا نستعد للاحتفال بالسنة الأربعين لميلاد منظماتنا ، حيث انتصرت الحكمة والمبادئ الرفيعة على الشقاق والبغضاء والحروب ، واعترف للشعوب صغيرها وكبيرها بحق تقرير المصير والاستقلال وللدول بالسواة مهما كان حجمها أو درجة تطورها .

أما الحسرة فصدرها أنه بالرغم من هذه المبادئ مازالت توجد بلدان تعاني من التمييز العنصري والاحتلال ، وشعوبها محرومة من أبسط الحقوق الانسانية . هذا هو حال ناميبيا التي مازالت تعاني من احتلال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

فرغم أن الأمم المتحدة أبطلت شرعية وجود النظام العنصري في ناميبيا وتولت هي نفسها المسؤولية من طريق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا منذ أكثر من ١٧ سنة مازال النظام العنصري مصرا على البقاء ويمارس العدوان والقمع الوحشي على جميع فئات الشعب الناميسي وقواه الوطنية . وحول هذا البلد الى ترسانة حربية لا للمزيد من قمع الجماهير واستغلالها نحسب ولكن أيضا ليكون قاعدة لممارسة التهديد والعدوان على الدول الوطنية والثورية بالمنطقة .

كل ذلك تحديا لأعمال وقرارات هيئات الأمم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الأمن نفسه وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية .

ان نظام جنوب افريقيا العنصري ، كما ثبت من جديد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، يعزز ملاقاته مع اسرائيل في فلسطين المحتلة في جميع المجالات وخاصة المجالات العسكرية والنووية . والقصد من ذلك بالطبع احكام قبضتهما على الشعوب الواقعة تحت الاحتلال ، وحرقة الدول المجاورة من النمو وجعلها في حالة استنفار دائم للدفاع من نفسها .

ان وضعية الجنوب الافريقي تهدد الامن والسلم الدوليين وتجعلهما في خطر كبير مما يدعو مجلس الأمن الى اتخاذ عقوبات صارمة بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد افريقيا الجنوبية . وبدون تلك العقوبات سيصبح خطر انفجار شامل في المنطقة أمرا محققا .

ان موريتانيا ، احتراماً منها لميثاق الأمم المتحدة وللقرار ٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، باعلان استقلال البلدان والشعوب المستعمرة ولجميع القرارات الدولية الأخرى وللمحق والتاريخ ، لم تقم أى علاقات مع جنوب افريقيا . وجوازات سفرنا صالحة لدخول أى مكان في العالم ما عدا اسرائيل وجنوب افريقيا .

ولادى تساند شعب ناميبيا الشقيق البطل بقيادة (سوابو) في نضاله العادل في سبيل الاستقلال والحرية . وتؤكد طى وجوب اطلاق سراح المحتجزين والمعتقلين من أجل تحرير أرضهم ، واحترام حقوقهم الشخصية طبقاً للمادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

كما نضم صوتنا الى المجتمع الدولي في ادانته لجنوب افريقيا العنصرية لاستمرارها في احتلال ناميبيا . وتؤكد طى أهمية تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في حصول ناميبيا طى استقلالها التام وانسحاب القوات العنصرية من أرضها .

ان ثورة الشعب الناميبى بلغت سن الرشد بتجاوزها ١٨ سنة من الكفاح ضد الاحتلال . وتعود الجماهير طى الارهاب ، غدت صلبة أبية لا تخاف الموت ، والأجرام الصاعدة كذلك تقتحم الموت بسهولة في سبيل حرية ناميبيا .

ونحن سعداء لاستماعنا الى صوت الثورة الناميبية بلسان مناضل كبير توفى جاتوفو الكاتب العام لسوابو الذى عاش هو نفسه جسدياً التعذيب في سجون جنوب افريقيا العنصرية لمدة ست عشرة سنة ، ومع ذلك لم يتزعزع ايمان هذا المناضل لحظة بأن ناميبيا ستنتصر .

واننا لمعه واننا لنوافق ، واثقين بعون الله تعالى من أن الشعب الناميبى الشقيق بقيادة طلابه الوطنية ووقوف الشعوب والدول المحبة للسلام والعدل معه ، سيتمكن من تحرير أرضه وبناء دولته الحرة المستقلة .

السيد سولتسينفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : مرة أخرى
 ناقش واحدة من أشق المشاكل التي تجابهها الأمم المتحدة ألا وهي مسألة ناميبيا . ويجدر بنا أن نعترف شبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لمنظمتنا بالحقيقة المؤسفة التي مؤداها أن البشرية لم تتحرر بعد من نظام الاستعمار المشين . ونحن نشعر بقلق شديد ازاء مهنة ناميبيا التي نرى فيها مزيجا فريدا من شتى أنواع المعاناة . ذلك أنه بعد مائة عام من الكفاح في سبيل الاستقلال مازالت ناميبيا تعد تجسيدا للاستعمار والعنصرية المستقرة كؤسسة والاحتلال والعدوان والنهب الاقتصادي . وتشكل الحالة هناك أحد الانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأخلاقية والقانونية المتعارف عليها عالميا .
 ولقد انقضى ثمانية عشر عاما منذ أن أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . ومع ذلك لاتزال المنظمة تكافح للنهوض بسؤلياتها حيال الاقليم . ويواصل نظام بريتوريا احتلاله غير الشرعي في تحد للقرارات الكثيرة الصادرة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز .
 ان التطورات الأخيرة في الجنوب الافريقي تظهر بجلاء أن نظام الفصل العنصري ليست لديه أية نوايا لارخاء قبضته من ناميبيا . فضلا من ذلك يستغل النظام العنصري مشكلة ناميبيا بغية تصعيد حالة عدم الاستقرار في الجنوب الافريقي . وفي ضوء هذه التطورات نجد أن جهود الأمم المتحدة وخطة استقلال ناميبيا القائمة على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تتعرض لتهديد خطير . وقد أصبح من الواضح تماما أن بريتوريا ومؤيديها يرمسون الى تخطي الأمم المتحدة وفرض حلهم الخاص للمسألة الناميبية ، ان جنوب افريقيا وحلفاءها الغربيين ان يسلكون هذا السبيل ، يحاولون تصوير مسألة إنهاء الاستعمار على انها جزء من المجابهة الشاملة . وبعد اصرارهم على ربط استقلال ناميبيا بمواضيع دخيلة مثلا آخر على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية الغنية .

ان تلك المناورات السياسية وغيرها ، التي لا تتماشى بأى حال مع محاولات تحقيق استقلال الاقليم ، لا يمكن أن تظل الرأى العام العالمي . ونحن نشاهد وعيا عالميا متزايدا وتأييدا للقضية العادلة لاستقلال ناميبيا ، واليوم يتضح أكثر من أى وقت مضى من هو الذى يتحمل مسؤولية تعنت جنوب افريقيا وتجاهلها لقرارات الأمم المتحدة . وما من شك في ان نظام جنوب افريقيا العنصرى ما كان يقدر على العمل بتلك الفطرسة البالغة دون دعم حلفائه الغربيين ، ولا سيما الولايات المتحدة . والدافع وراء ذلك الدعم لجنوب افريقيا هو المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية العالمية . ويتطبيق استراتيجية " الارتباط البناء " سيئة السمعة مع جنوب افريقيا ، تعمل حكومة الولايات المتحدة في رأينا ، ضد التطلعات المشروعة للأغلبية السوداء في الجنوب الافريقي ، بما في ذلك حق الناميبين في الحرية . وتلك المساعدة لا تخدم الا هدف تدعيم نظام بريتوريا . وتخدم في الواقع استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا .

وترفض بولندا بحزم ما يسمى بالربط أو التوازي ، وتعتقد اعتقادا راسخا أنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام اتخاذ اجراءات أكثر ايجابية وتضافرا تأييدا للكفاح المشروع للشعب الناميبى من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ، بقيادة مثلهم الوحيد والحقيقي ، المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية .

وسيؤدى القعود عن العمل الآن ، ليس فقط الى اطالة آلام الشعب الناميبى ، الذى عانى الظلم الذى لا يطاق والقمع لفترة طويلة للغاية ، بل سيؤدى أيضا لا محالة الى تصعيد الصراع الحالى والى مزيد من التهديد للسلم والأمن الدوليين . وتقع مسؤولية خاصة على عاتق مجلس الأمن ، الذى يجب أن يعمل دون مزيد من الابطال لضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة . واذا استمرت بريتوريا في عرقلتها لتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، فينبغي لمجلس الأمن ان يعزل ذلك النظام من خلال فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق .

لقد سعت بولندا باستمرار الى تقديم اسهام بناءة لخدمة مصالح ناميبيا . وان تفعل ذلك ، تراعى دوما المبادئ الأساسية التالية .

أولا ، لشعب ناميبيا ، المحتلة احتلالا غير شرعي ، الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة . والاحتلال غير المشروع المستمر للاقليم لا يخدم الا المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية الشريرة لجنوب افريقيا العنصرية وبعض أصدقائها الغربيين . ولهذا السبب يؤيد وفد بلادى تأييدا تاما المطالبة بأن تنسحب جنوب افريقيا فورا ودون شرط من ناميبيا وهو مطلب يحظى بتأييد دولي .

ثانيا ، تعتبر ناميبيا مسؤولة مباشرة للأمم المتحدة حتى يتحقق تقرير المصير الحقيقي والاستقلال الوطني للاقليم . ولا تزال خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الصيغة الوحيدة المقبولة دوليا للانتقال السلمي لناميبيا صوب الاستقلال الحقيقي .

ثالثا ، لا يمكن تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، الا بمشاركة مباشرة وكاملة من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في جميع الجهود المبذولة من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بناميبيا ، لأن سوابو تعتبر في نظر شعب ناميبيا ممثلهم الوحيد والأصيل . والبديل الوحيد للمفاوضات ، اذا ما فشلت ، هو الكفاح ضد الاحتلال بوسائل أخرى ومنها الكفاح المسلح .

رابعا ، ان خليج والفيس والجزر الواقعة مقابل الساحل الناميبى ، هي جزر لا يتجزأ من الاقليم ، ومن ثم فان كل محاولات جنوب افريقيا لضمها باطلة ولاغية وغير شرعية .

خامسا ، ان قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرارات الأخرى للأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ، هي الأساس الوحيد لتسوية المسألة الناميبية تسوية سلمية ، ويجب تنفيذها دون قيد أو شرط ودون تغيير أو تبديل . ومن ثم ، فان جوهر الموضوع لا يتمثل في الاستقلال الشكلي في ظل استمرار الاستغلال الاستعماري الفعلي لناميبيا ، بل هو تصفية الاستعمار نهائيا من الاقليم ، وفقا للتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا .

سادسا ، يجب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، الذى يطالب بفرض حظر على توريد الأسلحة لجنوب افريقيا ، تنفيذا كاملا ، ويجب على المجتمع الدولي أن يحدّر بأن استمرار الدعم لنظام بريتوريا والتعاون معه من جانب بعض الدول الغربية في المجال

العسكري ، يضيف بعدا خطيرا آخر الى الحالة المتفاقمة في تلك المنطقة . وفي الوقت نفسه ، ينبغي منع القروض والتسهيلات الائتمانية عن جنوب افريقيا وكذلك تصدير النفط اليها . ونظرا للتطورات التي جرت في الآونة الأخيرة ، تدعين بولندا كل المخططات الدستورية والسياسية الزائفة ، التي حاولت جنوب افريقيا من خلالها ادامة سيطرتها الاستعمارية على ناميبيا . ونحن نعتقد أن قمع جنوب افريقيا الوحشي للشعب الناميبي ، وأعمالها الموجهة ضد الدول الافريقية المستقلة لزعزعة استقرارها والعدوان عليها ، وسياساتها في مجال الفصل العنصري ، تشكل جميعها خطرا على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا السياق ، تعتبر بولندا أن الجزاءات الالزامية الواردة في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، هي الوسائل المتاحة الوحيدة لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة .

ويود وفد بولندا أن يعيد تأكيد تضامنه مع سوابو ، الممثل الوحيد الحقيقي للشعب الناميبي ، وتأييده لها . ونحن نشيد بسوابو على ما قدمته من تضحيات في النضال على جميع الجبهات ، ومن أجل التزامها بضم جميع الوطنيين الناميبيين الى صفوفها من أجل المزيد من تدعيم الوحدة الوطنية . ونحن على استعداد لمواصلة مساعدتنا لسوابو ، وخاصة في ميدان التعليم . وسوف نستمر في القيام بدورنا النشط في الجهود القيمة التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من أجل النهوض بقضية الشعب الناميبي . ونحن نشاطر غيرنا الاقتناع بأن يوم العدالة والكرامة والعزة للأمة الناميبية سيأتي عما قريب ، وأن ناميبيا المستغلة سوف تحتل قريبا المكان الذي لها الحق فيه في الأمم المتحدة .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازالت جنوب افريقيا تحتل ناميبيا حتى اليوم كما كانت تفعل منذ أربعين عاما . وتفويض تلك العقود الاربعة بالمعاناة الشديدة والتضحيات . ويعني كل يوم يؤجل فيه تحقيق الاستقلال مزيدا من المصاعب لناميبيا .

وما برح المجتمع الدولي يعطل بدأب طوال تلك الفترة ، ولا سيما في اطار الأمم المتحدة ، لتحرير شعب ناميبيا من نير سيطرة جنوب افريقيا . ومنذ الشروع في تنـاول الحالة في عام ١٩٦٨ اعتمد مجلس الأمن ٢٢ قرارا تطالب بحل المشكلة حلا سلميا . وكانت الجمعية العامة تعتمد أيضا كل عام قرارات عديدة منذ عام ١٩٤٦ ، كما عقدت دورات مستأنفة ودورات استثنائية في محاولة لحل هذه المشكلة الصعبة . وهناك عدد من الوفود في الأمم المتحدة وبينهم مسؤولون على أعلى مستوى اجتمعوا مع قادة جنوب افريقيا والبلدان الأخرى المعنية . ولكن على الرغم من كل تلك الجهود مازالت جنوب افريقيا تحتل ناميبيا احتلالا غير شرعي .

بيد أنه من الخطأ ان نخلص الى ان الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ذهبت ادراج الرياح . بل انني اعتقد أنه لولا الجهود الدؤوبة التي بذلها المجتمع الدولي لربما كانت الحالة في ناميبيا وحولها أسوأ بكثير مما هي عليه . وقد أدت الضغوط المستمرة التي تمارسها الأمم المتحدة بوصفها مثلة لضمير المجتمع الدولي الى التخفيف بعض الشيء من القيود التي تتحكم بها جنوب افريقيا في ناميبيا ، وهناك بعض التقدم الطموس نحو الحل . وقد اسهم عدد من الأطراف والبلدان في احراز ذلك التقدم . وتقدر بلادى تمام التقدير جهودهم ، ولا سيما جهود دول خط المواجهة وغيرها من البلدان الافريقية وفريق الاتصال والأمين العام والمسؤولين الآخرين في الأمانة العامة للأمم المتحدة . وقد أسهم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بقيادة تك المقتردة سيدى الرئيس ، بوصفه الممثل الشرعي للاقليم ، الى حد كبير في تلك العطية باسترعا انتباه العالم الى خطورة معاناة شعب ناميبيا . ويسعدني أن أسجل بهذه المناسبة ، أن بعثة من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا زارت اليابان في آذار/ مارس الماضي وأجرت مباحثات مفيدة مع المسؤولين المعنيين بالحكومة ومع أعضاء بالمنظمات غير الحكومية .

ويعد اطلاق سراح السيد تويغوجا تويغوجا في الربيع بعد سجنه لمدة ١٦ عاما احدى علامات التقدم وبعثنا للأمل . وما زالت روحه التي لا تقهر مصدر الهام لشعبه وتشجيع لجميع الذين يعطون من أجل استقلال ناميبيا .

ومن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام القيام بجهود متضافرة لحل مشكلة ناميبيا . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على النقاط الثلاث الآتية :

أولا ، علينا ان نواصل فرض ضغط قوى على جنوب أفريقيا حتى تستجيب لنودا المجتمع الدولي وتمتنع عن اعاقه الجهود الرامية لتحقيق الحل . وقد حدث كثيرا في الماضي ان تركتنا جنوب أفريقيا نعتقد أنها أصبحت مستعدة أخيرا للاستجابة لرغبات المجتمع الدولي ثم وجدنا بعد ذلك أن آمالنا وتوقعاتنا قد خابت . ولا ينبغي أن نسمح لخيبة الأمل ان توهن عزيمتنا أو تجعلنا نتساهل في موقفنا من جنوب أفريقيا قبل أن يتحقق استقلال ناميبيا .

ولا تحتفظ اليابان ، من جانبها ، بعلاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا وهي لا تشترك معها في أى تعاون عسكري أو نووي وعلاقاتها الاقتصادية بها محدودة وتقتصر على أنشطة التجارة العادية وهي تحتفظ بالحد الأدنى من الصلات الثقافية والتعليمية والرياضية مع جنوب افريقيا تشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وعلاوة على ما سبق ، أحجمت اليابان لكي تدلل على عدم رضائها على احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، عن اتخاذ أى تدبير قد يؤدي الى اعترافها بالوضع القائم في ناميبيا . وعلى سبيل المثال لا تقدم حكومة اليابان أى شكل من أشكال التعاون مثل المنح والقروض أو المساعدة التقنية لسلطات جنوب أفريقيا في ناميبيا .

وتحظر اليابان الى جانب ذلك الاستثمار المباشر في ناميبيا على المواطنين اليابانيين والشركات التي لها ولاية عليها . ونظرا لادراك اليابان الكامل لدلالة المرسوم رقم (١) السياسية الذى سنه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من أجل حماية مواردها الطبيعية، اتخذت حكومة اليابان تدابير من شأنها تعريف المنظمات المعنية والمسؤولين عن الشركات في اليابان بذلك المرسوم . ولقد ترتب على ذلك أنه لا يوجد مواطنون يابانيون ولا شركات

لهم امتيازات لاستغلال موارد ناميبيا الطبيعية . وبالرغم من أن لليابان علاقات تجارية طبيعية مع ناميبيا فان حجمها وصل الى الحد الأدنى .

ثانيا ، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره العمل في اتجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بأسرع ما يمكن ، وهو القرار الذي يرسم السبيل الواقعي الوحيد نحو حل مشكلة ناميبيا .

ويعتقد وفد بلادي أننا ينبغي ألا نسمح للمسائل الدخيلة أوغير ذات الصلة والتي تتنافى مع ذلك القرار بأن تعيق جهودنا التي تستهدف حل مشكلة ناميبيا . غير أننا ندرك في الوقت ذاته أن محاولة حل المشكلة على وجه الاستعجال دون أن نتدبر جميع التعقيدات التي تنطوي عليها الحالة تعد موقفا غير عملي . ويجب ان نحاول في مجال جهودنا الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بطريقة سلمية ، التوصل الى ايجاد صيغة مقبولة لجميع الأطراف المعنية . ولهذا السبب تقدر اليابان المبادرة الدبلوماسية الأخيرة التي قامت بها الأطراف المعنية للتوصل الى حل للمشاكل السائدة في الجنوب الافريقي من خلال عملية التفاوض . ومن شأن هذه الجهود - فيما أعتقد - ان تسهم في بناء الثقة بين الأطراف المعنية وأن تخفف من حدة التوتر في المنطقة وأن تحل مشكلة ناميبيا حلا مبكرا .

وقد أعربت اليابان منذ أمد بعيد عن استعدادها للتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والتزمت حكومة اليابان بشكل خاص بتقديم جميع أشكال الدعم لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بمجرد انشاءه .

ثالثا ، ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم المساعدة الى شعب ناميبيا الذي يعاني من القهر ، وبعد تحقيق الاستقلال ، ينبغي التعاون مع ذلك الشعب في جهوده لبناء بلده . وتواصل اليابان تقديم المساعدات الانسانية الى الشعب الناميبى . وقد قدمت تبرعات لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا منذ عام ١٩٧٢ ولمعهد الأمم المتحدة لناميبيا منذ عام ١٩٧٦ . وستبذل اليابان بعد تحقيق الاستقلال ، كل جهد ممكن للتعاون مع شعب ناميبيا أثناء فترة بناء بلده .

ولأسف ، لم تلح في الأفق البعيد نهاية للسعي الذي طال من اجل تحقيق استقلال ناميبيا . ومع ذلك ، فاذا ما واصل المجتمع الدولي العمل بروح من الاجتهاد والتعاون سنصل بالتأكيد الى تحقيق هدفنا المشترك . ونحن على اقتناع راسخ بأننا - نظما اضفنا عددا من البلدان الافريقية المستقلة حديثا الى عضوية هذه الهيئة العالمية - خلال العقود القليلة الماضية - سنشهد في وقت ليس ببعيد اليوم الذي نتمكن فيه من ان نرحب بناميبيا في هذه القائمة بوصفها دولة مستقلة .

السيد ولوكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان استراليا

ملتزمة التزاما تاما بتحقيق استقلال ناميبيا في اسرع وقت ممكن .

فاحتلال جنوب افريقيا لناميبيا احتلال غير مشروع ويجب ان ينتهي . وهو مستمر تحديا لأحكام محكمة العدل الدولية ومقررات هذه الجمعية العامة .

ان استراليا ، بوصفها عضوا في مجلس ناميبيا ، تعمل دون كلل لتحقيق هدف استقلال ناميبيا . ونحن ملتزمون التزاما كاملا بتنفيذ خطة الامم المتحدة كما وردت في قرارى مجلس الامم من ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اللذين ينصان على الانتقال السلس الى الاستقلال في ناميبيا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تجرى تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة .

عندما وضعت خطة الامم المتحدة ، حظيت بموافقة جميع اطراف النزاع . ومع ذلك ، تجد حكومة جنوب افريقيا بصورة متكررة اسبابا للتسويق والتلمص من ذلك الالتزام . وفي مناسبات عديدة كان تحقيق التسوية بيد وشيكا ، لكنها للأسف لم تتم .

فمنذ عام ١٩٧٨ تحاول جنوب افريقيا الترويج لتسوية داخلية في ناميبيا على انها بديل لخطة الامم المتحدة . كما شرعت ايضا في برنامج لزعزعة استقرار جيرانها عن طريق ممارسة القوة العسكرية والاقتصادية . وقد اسفر ذلك عن عناء ومعاناة لشعب هذه البلدان وخلق مشكلة لا جئين خطيرة .

ان وفد استراليا يتابع التقارير الخاصة بالمفاوضات التي تست في الاشهر الاخيرة وهي المفاوضات التي تشارك فيها جنوب افريقيا وأنغولا والولايات المتحدة ، والمتعلقة

بالحالة في ناميبيا . وسوف يكون مدعاة لغاية الارتياح ان تتوصل تلك المفاوضات الى وضع حد للمأزق الذى دام لسنوات طوال . ولكنه ، سيكون من المؤسف ألا تؤدى هذه التحركات الى تنفيذ سريع لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أسفت استراليا دائما لربط المفاوضات الخاصة باستقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية في انغولا . وروسنا ان يشار هذا الامر بوصفه عقبة في سبيل التقدم صوب استقلال ناميبيا . لكننا نأمل ألا تعتبر الجولة الحالية للمفاوضات مقدمة لا تحام مسائل اخرى خارج نطاق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) في عملية التفاوض . فقد حان الوقت منذ امد طويل لاعطاء الشعب الناميبى الفرصة لتقرير مصيره .

ولا توجد دواعي تذكروا للتفاؤل منذ نظرت الجمعية العامة مسألة ناميبيا في المرة الاخيرة . لكن حتى في هذا الوضع القائم كانت هناك بعض التطورات المشجعة . كان من بينها اطلاق سراح السيد توفو جاتوفو ، وهو الذى تكلم بالامس امام هذه الجمعية بوصفه الامين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . كما نرحب ايضا باطلاق سراح عدد من اعضاء سوابو الآخرين . ومع ذلك ، لا يزال الكثيرون يترجون تحت اواصر النفي وفي الاعتقال في جنوب افريقيا بسبب تأييدهم لاستقلال ناميبيا ومعارفتهم للفصل العنصرى . ونحن ندين حكومة جنوب افريقيا لعدم احترامها الحريات الاساسية وحقوق الانسان الرئيسية .

لقد استمع وفد بلادى بعناية الى الوفود الاخرى التى تكلمت قبلنا . ونحن نشاطرها الشعور بالاحباط ، ونشاطر بصفة خاصة السخطين الافريقيين شاعرهم ، ومع ذلك نعتقد اننا يجب ان نقاوم الميل الى التعبير عن هذا الاحباط بطرق ليس من شأنها ان تسهم في الحل السريع لمسألة ناميبيا .

ولهذا السبب يشعر وفد بلادى بخيبة الامل من جراء القرارات المطروحة بين طيننا اليوم . وسوف نعرب عن وجهات نظرنا بشأن شرعي القرارات هذين في وقت لاحق ، لكنني اود ان اقول الان اننا نأسف لأن هذين القرارات يبعداننا عن تحقيق توافق الآراء بشأن استقلال ناميبيا . وقد عارض وفد استراليا بعض نقاط شرعيين القرارات المذكورين وضد لهجتهما العامة عندما بحثنا في مجلس ناميبيا الذى تشترك استراليا في عضويته .

ونحن انما نفعل ذلك ادراكا منا لأنه يتناقض باطراد تقبل قرارات المجلس لدى بلدان عديدة ظلت تهدد باتساق حق الشعب النامبي في الاستقلال وتقرير المصير . وقد اضطر وفد استراليا ، على مضمض ، ان يناقش بنفسه في مجلس نامبيا وفي الجمعية العامة عن مشاريع القرارات والهراج التي نوافق عليها من الناحية الاساسية - بسبب صياغتها التي تعتبر في بعض الاحيان غير مقبولة لنا . وحدونا الامل في ان نتمكن في هذه الدورة من عكس ذلك الاتجاه ، حتى يمكن ان تحظى مشاريع القرارات الخاصة بنامبيا بأكبر قدر ممكن من التأييد .

وفي الختام ، اسمحوا لي ان اؤكد رأي حكومة استراليا القائل بأنه من المهم الى اقصى حد ان تتاح كل الفرص الممكنة كي تثمر الوسائل السلمية لحسم هذا النزاع الذي طال امده . فالبدل هو استمرار العنف الذي لا طائل تحته . ونحن نحث جميع الاطراف الاساسية في النزاع النامبي وصفة خاصة حكومة جنوب افريقيا ، على ان تستجيب لنداء المجتمع الدولي ، للوصول بنامبيا الى الاستقلال الذي تستحقه عن حق تاما وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

السيد هارلاند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ذكر المتحدث الاخير وهو ممثل استراليا ان استقلال ناميبيا قد طال انتظاره . وهذه هي الكلمات التي كنت سأبدأ بها كلمتي . وسوف اكرر ذلك بكل جدية ان استقلال ناميبيا قد حان ، وطال انتظاره طويلا . فنذ ستة اعوام حدد مجلس الأمن بوضوح في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) السبيل الذي سيتمكن من خلاله شعب ناميبيا في نهاية المطاف من اختيار حكومته بحرية ، وتحديد مستقبله بنفسه . وقد نص هذا القرار على تحقيق الانتقال الى الاستقلال بطريقة سلمية من خلال انتخابات حرة ونزيهة باشراف الامم المتحدة . وتمتد نيوزيلندا ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مازال الاساس الوحيد المقبول ليجاد تسوية عادلة ودائمة لسألة ناميبيا .

وما شهدناه خلال الاعوام الستة الماضية يعد تكرارا للتكتيكات التي تلجأ اليها جنوب افريقيا لعاقة التسوية في تحد للمجتمع الدولي . وتمثلت آخر مناوراتها في محاولة لجعل استقلال ناميبيا يتوقف على الانسحاب الكامل لقوات كها من انغولا . ونيوزيلندا تعارض هذا الربط بين مسائل لا علاقة لها ببعضها البعض . ويحدونا الامل في ان تسهم المناقشات الحالية بين جنوب افريقيا وانغولا في التغلب على هذه العوائق . وتؤدي حكومتي تمام التأييد قرار مجلس الامن ٥٣٩ (١٩٨٣) الذي يرفض ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة ، ويؤكد مجددا على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كأساس للتسوية .

ومن الامور المطلقة ايضا ان نرى جنوب افريقيا تواصل تلاعبها بفكرة فرض تسوية سلمية على ناميبيا . ولقد رفضت نيوزيلندا على الدوام كل محاولات جنوب افريقيا التوصل الى مثل هذا الحل . ونحن نرى ان اى تسوية داخلية هو امر غير مشروع ، بقدر ما يعهد احتلال جنوب افريقيا لناميبيا امر غير مشروع ايضا . لقد كان هذا حكم محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧١ . وحتى قبل ذلك العام ، دعا مجلس الامن لانسحاب جنوب افريقيا في ناميبيا . ومن الامور التي لا تحتمل ان يستمر على هذا النحو تحدى قرارات اطي جهازين في الامم المتحدة .

ان لاستمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا نتائج غير مقبولة طمس الاطلاق . والنتائج السياسية معروفة حق المعرفة . فقد استخدمت جنوب افريقيا اراضي

ناميبيا لشن غارات وارتكاب اعمال اخرى ضد الدول المجاورة بهدف زعزعة استقرارها .
وقد ادت هذه التدابير الى تقويض جهود البلدان المعنية الرامية الى تحسين مصير
شعبها ، ونجم عنها زيادة التوترات الاقليمية والدولية .

والنسبة لشعب ناميبيا ، كانت الآثار الاقتصادية والانسانية لاستمرار جنوب
افريقيا في احتلالها مدمرة بشكل مروّع . فرغم الثروات الطبيعية التي تملكها ناميبيا من
المعادن والزراعة ومصادر الاسماك ، أوشك الاقتصاد على الانهيار . ولم تف جنوب افريقيا
بمسؤولياتها في صيانة حقوق شعب ناميبيا في موارد الطبيعة وفي المنافع التي تستمد
من هذه الموارد . وأدى رفضها الاسراع في تنفيذ خطة الامم المتحدة الى القلقة
السياسية ، والتردد في تعليق الامل على مستقبل ناميبيا* .

ومن الناحية الانسانية ، كان الثمن باهظا ايضا . ان شعب ناميبيا لم يعاني
من انكار حقوقه السياسية فحسب ، بل اضطر ايضا ان يعيش في ظل قوانين وممارسات
تمييزية في مجالات التعليم ، والخدمات الصحية ، والمجالات الاخرى . وان اوجه القصور
في فرص التعليم والتدريب تعني ان احتياجات الاقتصاد من اليد العاملة في المستقبل
لا تلبى . وقد ادى عدم كفاية الخدمات الطبية مقترنة بآثار الحرب وسوء التغذية السي
عودة ظهور امراض كانت قد استؤصلت الى حد كبير منذ خمسة عشر عاما في صورة وبائية .
ومع تدهور الاقتصاد تم الاستغناء عن عدد كبير من العمال وزادت البطالة نتيجة لذلك .
كما ان الكفاح من اجل الاستقلال اجبر الكثيرين على ترك ديارهم . وليس هناك ما يدعو
الى الاعتقاد بأن أيها من هذه العوامل سيتغير قبل ان تلتزم جنوب افريقيا بتنفيذ خطة
الامم المتحدة ، ويتمكن شعب ناميبيا من تولي ادارة شؤونه بنفسه .

وأمام تعنت جنوب افريقيا واهمالها ، اضطلعت الامم المتحدة بمسؤولية خاصة
في ضمان حماية مصالح شعب ناميبيا سيتم حمايتها ، والاعتراف بحقه في تقرير المصير .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد اوراماس (كها) .

وقد اعترفت نيوزيلندا بمجلس ناميبيا منذ انشائه بصفته الجهاز الوحيد الذي له الحق القانوني في ادارة الاقليم . وطنينا جميعا ، نحن اعضاء الامم المتحدة ، مسؤولية ضمان وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية واستقلالها في المستقبل . وترى نيوزيلندا ان خليج والفيس يجب ان يكون جزءا لا يتجزأ من اقليم ناميبيا كما تم اعلان ذلك في قرار مجلس الامم من ٤٣٢ (١٩٧٨) .

والمثل طينا مسؤولية مشتركة في مساعدة ناميبيا وتعزيز تنميتها الاقتصادية في المستقبل . وتحقيقا لهذه الغاية ، تؤيد نيوزيلندا المقاصد التي يري اليها المرسوم رقم ١ لمجلس ناميبيا . وفي حدود طم حكومتي ، ليس هناك شركات تابعة لنيوزيلندا تعمل في ناميبيا اولديها استثمارات فيها أو في جنوب افريقيا ذاتها . وتؤيد نيوزيلندا ايضا مقاصد صندوق الامم المتحدة الاستثنائي لناميبيا ، الذي نسهم فيه بشكل منتظم .

وفي آذار/مارس من هذا العام ، قامت بعثة من مجلس ناميبيا بزيارة نيوزيلندا من اجل اجراء مشاورات بينهما ، وبشير تقرير المجلس الى البيان المشترك الذي صدر في ذلك الوقت ، والذي سجل وجود اتفاق واسع النطاق بين نيوزيلندا والمجلس حول كسل الجوانب الجوهرية لسياستها بشأن ناميبيا كما ابرزتها اليوم . ويشيد وفد بلادى وحكومتي بجهود المجلس ، تحت قيادة السفير بول لوساكا ، لتحقيق استقلال ناميبيا . كما تؤكد مجددا على تأييد نيوزيلندا لعمل الامين العام وكل الاطراف الاخرى ، بما في ذلك بلدان خط المواجهة وبلدان فريق الاتصال ، في السعي للوفاء بمسؤوليات هذه المنظمة تجاه شعب ناميبيا ، وتعتقد نيوزيلندا انه لا يزال امام المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بوصفها قوة سياسية اساسية ، لعب دور هام يجب ان تلعبه في سبيل تحقيق التسوية . ونحن نرحب باستعداد المنظمة المذكورة الذي اعربت عنه في عدة مناسبات ، للموافقة على وقف اطلاق النار ، والشروع في تنفيذ خطة الامم المتحدة .

هناك خطوات قليلة تفصل بين ناميبيا وتحقيق استقلالها . لذلك ، نحث جنوب افريقيا على ألا تقف عقبة في سبيل عبور تلك الخطوات . واذا ما اختارت جنوب افريقيا بدلا من ذلك ان تسلك سبيل العناد الذي احبط الجهود الماضية لتحقيق استقلال ناميبيا ، سيتعين على هذه المنظمة ان تبحث التدابير التي قد تكون ضرورية في المستقبل لتمكين ناميبيا من ان تتبوأ مكانها الحق في مجتمع الامم المستقلة .

السيد انغانتى (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشترك وفسد

بلادى مرة أخرى في مناقشة الحالة في ناميبيا لانه يرى ان العدل يقتضي تركيز الاضواء على حقيقتين تضيفان اهمية خاصة على مناقشة هذه المسألة هذا العام .
والحقيقة الاولى هي مناسبة تولي السفير لوساكا رئاسة اعمال هذه الجمعية . وبلادى بصفتها عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تدرك تماما جهودها التي كرسها ومازال يكرسها لدعم قضية ناميبيا . وامل وفد بلادى ان تتمكن الدورة الحالية التاسعة والثلاثون للجمعية العامة من التوصل الى نتيجة نهائية تؤدي بنا الى الهدف الذي نسمى اليه جميعا ، وهو استقلال ناميبيا المطلق والكامل وغير المشروط ولا شيء غيره .
والحقيقة الثانية هي ان وفد بلادى يود ان يؤكد على الاتصالات التي جرت مؤخرا بين دول خط المواجهة وجنوب افريقيا . وامل وفد بلادى بكل تفاؤل ان تستمر هذه الاتصالات ، كما يود ان يشيد هنا بدول خط المواجهة التي التقت على طاولة المفاوضات بغية التوصل الى حل نهائي لهذه المسألة . وبالنيابة عن شيلي ، أود أن أعرب عن أطمنا بأن تنتهي الاتصالات المقبلة الى نتائج ايجابية تسمح لنا بأن نحتفل في المستقبل القريب بتحقيق الهدف المنشود الذي طالما سعينا جميعا الى تحقيقه منذ زمن طهول . ويرى وفد بلادى ان الوقت قد حان للتصميم بالموقف التفاوضي الذي اتخذته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ونعتقد ان ذلك هو افضل دليل على توفر المناخ الملائم الذي يتيح التوصل الى حل لمسألة استقلال ناميبيا . ويؤكد وفد بلادى من جديد على امله في التوصل الى نتيجة سريعة لهذه المسألة ، وود مرة اخرى ان يعلن ان قضية ناميبيا هي قضية جميع اعضاء هذه المنظمة ، وانها تتصل اتصالا وثيقا بالتحقيق العظمي للمبادئ التي يقوم عليها الميثاق .

وترجع الجهود التي كرسها شيلي لدعم استقلال ناميبيا الى زمن بعيد ، الى وقت انشاء منظمنا . والحقيقة ، انه في عام ١٩٤٦ واثنا الدورة الاولى للجمعية العامة رفضت المنظمة طلب جنوب افريقيا تعزيز وضعها القانوني في ناميبيا ، واوصت بوضع ذلك الاقليم تحت الاشراف المباشر للامم المتحدة . ولتلك الحقيقة البسيطة جانبان هاضمان ،

الجانب الاول هو انه كان يوجد منذ نشأة منظمتنا ، قرار اجماعي بعدم تأييد اطماع جنوب افريقيا في ناميبيا . والجانب الثاني هو انه في عام ١٩٤٦ ، اى عندما تم الاتفاق ، لم يكن بالمنظمة سوى . ٥ عضوا تقريبا ، وهو ثلث العدد الحالي للاعضاء ، وكان لامريكا اللاتينية ما يزيد على نصف عدد الاعضاء آنذاك . يتضح من كل ذلك ان موقف الاصرار على تأييد ناميبيا الذى اتخذته بلدان امريكا اللاتينية ، ومنها بلدى ، يرجع الى بداية نشأة الامم المتحدة . ان رغبتنا الصادقة في تحقيق استقلال ناميبيا تظهر من موقفنا الثابت تاريخيا .

ومن قبيل المصادفة الهتة ، أود أن اشير الى التقرير الذى قدمه مجلس الامم المتحدة لناميبيا والوارد في الوثيقة A/39/24 (الجزء الأول) . واحيلكم على الصفحة ١٥٣ من النص الانكليزى التى تحتوى على ملحوظة هامشية لا تتفق مع نص الاعلان الذى قدمه وفد شيلي كتابة في حينه الى امانة المجلس . وقد أوضح وفد بلادى وجود هذا الاختلاف للرئيس المناوب لمجلس ناميبيا ، هود ان يعلن رسميا مرة اخرى انه لم يحدث ان حضر أى فريق لكرة الركبي الى شيلي على الاطلاق . ولذلك ، يعترض وفد بلادى على محتويات الفقرة ٦٩٨ من ذلك التقرير ، ونود ان يسجل في المحضر هذا الايضاح ، نفي لما جاء بالهامشية التى تظهر في صفحة ١٥٣ .

ويهد وفد بلادى بكل قوة الجهود التى تبذلها المنظمة لنصرة قضية ناميبيا وعرب مرة اخرى عن امه في ان تدرك جنوب افريقيا ان طيها ان تزيد من مرونة موقفها ليتسنى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في اقرب وقت ممكن ، وتنفيذ جميع الاحكام الأخرى التى تسمح بالتوصل الى حل نهائي لمسألة ناميبيا .

ولذلك نعرب مرة أخرى عن أطمنا بأن تنتهي الاتصالات التى بدأت بالفعل الى نتائج شرية ، وان نتمكن جميعا من الاحتفال في العام القادم ، ان امكن ذلك ، بالاستقلال التام والمطلق لناميبيا .

السيد ماونا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ما يقرب

من عقدين ، اتخذت هذه المنظمة قرارا يقضي بالغاء ولاية جنوب افريقيا بصفتها

الدولة القائمة بإدارة اقليم ناميبيا وعهدت بالمسؤولية القانونية عن الاقليم الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وكان هذا الاجراء الذى لم يسبق له مثيل ، هو الرد المباشر على السياسات المتعنتة التي يتبعها نظام بريتوريا ، والتي تمثل انتهاكا سافرا لكل حكم تقريبا من احكام ميثاق الامم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بالاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي . وقد اتخذ هذا الاجراء باعتباره الرد الوحيد الممكن لانه اتضح ، على نحو لا يقبل الشك ، ان جنوب افريقيا لا تعترف على الاطلاق ان تتخلى طواحيها عن سيطرتها الاستعمارية على الاقليم . ومن المؤسف انه الى اليوم ، بعد مضي ١٨ عاما على صدور ذلك القرار و ٦ سنوات على اعتماد مجلس الامم لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لم تقترب الحالة في الاقليم من تحقيق استقلال ناميبيا .

ومن المؤكد ان لا يوجد من يمكنه الادعاء بأن هذه المنظمة لم تهذل قصارى جهدها لاجبار جنوب افريقيا على انهاء سيطرتها غير الشرعية على ناميبيا ، لان مجلس الامم المتحدة لناميبيا والجمعية العامة ومجلس الامن قد اعتمدوا من قبل العديد من القرارات التي ترمي الى استعادة شعب ناميبيا حقه الثابت في تقرير مصيره وحرية واستقلاله ومن ثم ، لا يمكن القاء اللوم على هذه المنظمة لاستمرار هذه الحالة من الجمود . وكما خلى الامن العام نفسه في تقريره الذى قدمه الى مجلس الامن في كانون الأول / ديسمبر من العام الماضي ، فان جنوب افريقيا هي التي تقف حجر عثرة في سبيل الوفاء بالتزاماتها الرسمية .

وتتخذ هذه النتيجة دلالة خاصة على ضوء النشاط الهائل الذي بذله المجتمع الدولي خلال العامين الماضيين وهدم لاحتراز تقدم في سبيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا كما وضع في انعقاد المؤتمر الدولي لنصرة ناميبيا في باريس في العام الماضي ، والزيارات التي قام بها الأمين العام للجنوب الأفريقي في شهرى شباط/فبراير وأب/أغسطس ١٩٨٣ ودرت مجلس الأمن المعقودتين في شهرى أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر من نفس السنة، والجلسات العامة غير العادية التي عقدتها مجلس الامم المتحدة لناميبيا بعد ذلك فسي بانكوك في شهر أيار/مايو الماضي . وكان القلق المتزايد ازاء المحاولات المنظمة لتقويض خطة الامم المتحدة لدرجة تعريضها لأضرار خطيرة هو في الحقيقة الذى أدى الى هذه الجهود المتضافرة والدؤوبة .

ولا بد من الإشارة الى ان الاتجاه الاساسي لهذه الجهود كان موجها صوب المناورات المتواصلة لنظام بريتوريا ، التي تستهدف اعادة صياغة النصوص الواردة في خطة الامم المتحدة بوضع شروط مسبقة غير مقبولة لتنفيذها . وللتصدى لهذه التكتيكات ، اتخذ مجلس الامن والجمعية العامة ومجلس ناميبيا وهدد من المحافل الدولية الاخرى كمنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، بالاضافة الى دول خط المواجهة ، قرارات حازمة لا لبس فيها ، ادانت جنوب افريقيا لاعتقادها تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ورفضت اصرار بريتوريا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل غريبة وغير ذات صلة . واطنت ان استقلال ناميبيا لا يمكن ان يرتب بمسائل لا علاقة لها بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة ، ودعت كل الجهات التي مازالت مبقية على ارتباطاتها مع نظام جنوب افريقيا الى التخلي عن هذه السياسة فوراً . بيد انه بالرغم من هذه القرارات الهامة ، لا يمكن ان ينكر ان خطة الامم المتحدة يتهددها الخطر اليوم اكثر من ذي قبل .

وكما يوضح تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وصلت المحنة التي تعانيها ناميبيا الى حد الازمة . ومن الامور المقلقة بوجه خاص الاستنتاجات التي خلص اليها المجلس حول التعزيزات العسكرية في ذلك الاقليم . ويؤكد هذا تمام التأكيد الزيادة المستمرة لقوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا في ناميبيا ، فقد تضاعفت خمس مرات منذ عام ١٩٧٨ بحيث

تجاوز عدد ها الآن ١٠٠ مقاتل ، بمعدل جندي مسلح بالاسلحة الثقيلة من جنوب افريقيا لكل ١٢ مواطنا من أهالي ناميبيا ، وتتفق جنوب افريقيا الان اكثر من ٣ ملايين رند يوميا لابقاء قبضتها الحديدية وطلاوة طلي ذلك ، ادخلت كميات تتزايد باستمرار من الاسلحة المتطورة بما في ذلك اسراب من الطائرات الحربية والألوية الميكانيكية .

وازا هذه العسكرية الكاطة للاقليم ، قام شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مثله الحقيقي والوحيد ، باظهار تصميمه الشجاع وذلك بتكليف نضاله الرامي الى التخلص من ذلك الاحتلال غير المشروع . وقد زاد الجناح العسكري لسوابو من مقاومته المسلحة بحيث اصبحت منطقة العطلات العسكرية تغطي مساحة تقرب من نصف مساحة هذا البلد .

ومن المسم في هذا الصدد ان نشير الى قرار الجمعية العامة (١٤٦/٣) الذى اعترف بحق شعب ناميبيا في القيام بكفاح مسلح ، علاوة على القرارات اللاحقة التي تدعو الى تقديم الدعم المادى الى ذلك الكفاح . وكتيجة منطقية لتلك القرارات ، جاء الحظر الملزم على توريد الاسلحة الذى فرض ضد جنوب افريقيا في قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) ولا يزال وفد بلادى مقتنعا بضرورة اتخاذ خطوات اخرى لتعزيز الحظر على تصدير الاسلحة لان استمرار انتهاك ذلك الحظر لم يقتصر على الاسهام بشكل مباشر في اقامة التعزيزات العسكرية الضخمة في ناميبيا فحسب ، بل انه دعم ايضا صناعة الاسلحة المحلية التي تتزايد باستمرار في جنوب افريقيا ذاتها . وعلاوة على ذلك ، نواجه حقيقة مؤلمة تتمثل في التعاون النووى القائم بين بعض الدول ونظام برينتوريا العنصرى . ولا يستطيع وفد بلادى ان يفهم كيف يمكن لأحد ان يحتل امكانية وجود اسلحة نووية في ايدى نظام غير مستقر ومنكر لكل القيم والهادئ ، يواجه مقاومة مشروعة من جانب الأغلبية المقهورة في الداخل ونضالا تحريريا لا يكل في الاقليم الذى يستعمره وحدته احتلالا غير شرعي ، ويرد على مناشدات المجتمع الدولي بالازدراء التام .

ان اندونيسيا عضو في مجلس ناميبيا منذ انشائه ، ومن ثم فنحن ندرك تماما كل جوانب القهر والقمع التي يتعرض لها شعب ناميبيا بشكل مستمر بل ومتزايد ، في جميع

المجالات . وقد سجلنا في مناسبات شتى ادانتنا لمحاولات تقطيع اوصال الاقليم الوطني لناميبيا ، والجهود الفاشلة لفرض نظم عميلة ، والانتهاكات التي ترتكبها المصالح الاقتصادية الاجنبية للمرسوم رقم ١ لمجلس ناميبيا ، واستغلال الموارد البشرية والطبيعية بلا رحمة ، وانتهاك حقوق الانسان انتهاكا جسيما بما في ذلك توسيع نطاق نظام الفصل العنصرى البغيض ليشمل ناميبيا . وبالرغم من ذلك كرس وفد بلادى بيانه أساسا لحالة الجمود التي واجهتنا في مفاوضات الدبلوماسية الأخيرة من أجل تنفيذ خطة الامم المتحدة الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا ، وكذلك للتميزيزات العسكرية التي تدعو للفرع من جانب نظام بريتوريا في ذلك الاقليم . وقد فعل وفد بلادى ذلك لانه اصبح مقتنعا بأنه بعد هذه السنوات الطويلة التي شاهد فيها المعاناة والتضحيات الضخمة لشعب ناميبيا ، بالاضافة الى المناورات التعهيقية التي تقوم بها جنوب افريقيا لادامة سيطرتها الاستعمارية على ذلك الاقليم ، لم يعد امام منظمنا سوى خيار واحد . لقد حان الوقت لان يسلم بعض أعضاء مجلس الامن بالحاجة الطحة الى فرض جزاءات شاملة وطمزمة على جنوب افريقيا . ومن المؤكد انه بعد هذه السنوات الطويلة من الجهود العقيمة ليس هناك من يستطيع ان يقول ان أى شيء يقل عن هذه التدابير يمكن ان يقق جنوب افريقيا بالتخلي عن الطريق الذى تسلكه والذى سوف يؤدي حتما الى كارثة ، لا تقتصر على شعب ناميبيا والنظام العنصرى ذاته ، بل تمتد ابعادها لتشمل دول المنطقة والعالم بأسره . لذلك يضم وفد بلادى صوته الى صوت غيره من الوفود في الحدث بشدة على اتخاذ اجراء فوري من جانب مجلس الامن بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة للتغلب نهائيا على هذا التحدى غير المقبول لسلطة الامم المتحدة وسلامتها .

السيد خليل (مصر) : تشل ناميبيا مسؤولية فريدة للأمم المتحدة ، فلقد بدأت المنظمة الدولية في بحث هذه المسألة في دورتها الأولى عام ١٩٤٦ ، عندما تبنت الجمعية العامة القرار ٦٥ (د - ١) في هذا الخصوص ، ولقد ظل هذا الموضوع مطروحا أمام الجمعية العامة في جميع دوراتها الاعتيادية منذ ذلك الحين وحتى الآن ، هذا الى جانب الدورتين الاستثنائيتين الخامسة والتاسعة ، والدورة الاستثنائية الطارئة الثالثة . ولقد تأكدت وتحددت مسؤولية الأمم المتحدة تجاه ناميبيا ، عندما تبنت الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي أنهت بمقتضاه الانتداب الممنوح لجنوب افريقيا لادارة الاقليم ، ووضعت تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، بهدف تمكين شعبه من ممارسة حقه في تقرير مصيره وصولا به الى الاستقلال ، ثم جاء القرار ٢٢٤٨ (د - ٥) في ١٩ مايو ١٩٦٧ الذي أنشأ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ليكون الجهة التي تقوم من خلالها المنظمة الدولية بادارة الاقليم ورعاية شؤون سكانه ، الى حين حصوله على الاستقلال .

ومن الأمور المعروفة ، ان حكومة جنوب افريقيا قد رفضت منذ اللحظة الأولى انهاء ادارتها على اقليم ناميبيا أو التسليم بمسؤولية الأمم المتحدة تجاه ذلك الاقليم ، بل وهلت كل ما في وسعها لتعطيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة واعاقة جهود مجلس ناميبيا من أجل مباشرة مسؤولياته الموكلة اليه من المنظمة الدولية ، واستمرت في مخططاتها الرامية الى إحكام السيطرة على الاقليم ، والتعجيل باستنزاف ثرواته الطبيعية والبشرية وتصديـر نظمها العنصرية اللانسانية اليه .

ولقد جاء قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، ليشكل نقطة هامة في تاريخ مسألة ناميبيا ، حيث انه قد وضع اطارا محدد لتسوية عادلة يتم من خلالها تحقيق استقلال الاقليم ، كما ان صدور هذا القرار عن مجلس الأمن ، أعطى سلطة دولية لحفظ السلم والأمن الدوليين ، يعطيه وزنا خاصا نظرا لالتفاف كل القوى ذات التأثير في مجتمعنا المعاصر من حوله ، الى جانب ان الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع

قد أعلنت جميعها قبولها لكل احكامه . من هنا فان المجتمع الدولي كان محققا في التفاؤل الذي شعر به آنذاك ، على اساس انه قد أصبح في الامكان وضع حد لمعاناة شعب ناميبيا ونحوه الاستقلال الذي طال انتظاره .

ولكن ها نحن بعد انقضاء أكثر من ست سنوات على صدور قرار مجلس الأمن ، وشعب ناميبيا لا يزال رازحا تحت احتلال جنوب افريقيا ، وشروطه لا تزال تتعرض للاستنزاف ، وحكومة جنوب افريقيا لا تزال ماضية في تشديد قبضتها على الاقليم وزيادة وجودها العسكري هناك ، واستخدام اراضيه كقاعدة للعدوان على الدول الافريقية المجاورة .

ان المسؤولية عن عدم تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى الآن ، واضحة لا لبس فيها ، وهي تقع بالكامل على حكومة جنوب افريقيا التي خرجت على العالم بحجة جديدة في سلسلة محاولاتها الرامية الى اعاقا استقلال الاقليم ، حيث ربطت تنفيذها لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بعنصر آخر ، بعيد كل البعد عن نطاق احكامه ، وخارج عن سيطرة الطرف الآخر في النزاع ، وهو منظمة سوابو ، الممثل الحقيقي والوحيد لشعب ناميبيا ، ونقصد بذلك مسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، التي أصبحت الآن تشمل العقبة الوحيدة امام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهي عقبة ابتدعتها حكومة جنوب افريقيا ، على نحو ما جاء بتقارير الأمين العام المرفوعة الى المجلس في هذا الخصوص ، وهو نفس الأمر الذي أكدته المسؤولون في حكومة جنوب افريقيا في العديد من المناسبات .

لقد عبر المجتمع الدولي في مناسبات عديدة عن تأييده لكفاح شعب ناميبيا في سبيل استقلاله بقيادة منظمة سوابو ومثله الحقيقي والوحيد ، وعن تأكيده على دور الأمم المتحدة في الوصول الى حل لهذا النزاع وفق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بدون أي تعديل أو تعديل ، وبدون ربطه بأي عناصر خارجة عنه . ونود أن نشير هنا بوجه خاص الى البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، الذي انعقد في نيويورك في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤ ، والذي دعا الى اجتماع وزاري فيمبر هادي لمكتب التنسيق ، لبحث مسألة ناميبيا ؛ وكذلك الى القرار الصادر عن مؤتمر منظمة

الوحدة الافريقية ، الذي عقد في أديس أبابا خلال الفترة من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر الحالي ، والذي أعاد تأكيد المسؤولية القانونية للأمم المتحدة تجاه ناسيبيا والدور المركزي لأمين عام المنظمة الدولية في ضمان التطبيق العاجل لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما عبّر عن رفض الدول الافريقية القاطع لربط تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بأى عناصر أخرى خارجة عنه ، وكذلك رفضها لمحاولات النظام العنصرى في جنوب افريقيا فرض تسوية داخلية في ناسيبيا ، يشترك فيها مؤتمر الأحزاب المتعددة العميل ، الذى يشل آخر محاولات جنوب افريقيا لابقاء سيطرتها على الاقليم .

ان مصر ، التي كانت من أولى الدول التي اعترفت بمنظمة سوابو كمثل حقيقي ووحيد لشعب ناسيبيا والتي استضافت في عاصمتها القاهرة أول مكتب لهذه المنظمة ، تود أن تعيد تأكيد تأييدها الثابت والمبدئي لشعب ناسيبيا في كفاحه من أجل الحصول على استقلاله بقيادة منظمة سوابو ، وتود مصر أن تعبر عن تقديرها لهذه المنظمة لما أظهرته ، فهي مواجهة تعنت ورفض حكومة جنوب افريقيا ، من ايجابية وشعور بالمسؤولية ، وهو ما ظهر واضحا جليا من تصريحات قادة هذه المنظمة واستعدادهم التام للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل الوصول الى حل عادل ودائم لمسألة ناسيبيا . وستستمر مصر في تقديم كل عون ومساندة لشعب ناسيبيا من خلال منظمة سوابو ، وذلك حتى تتحقق آماله في السيادة والاستقلال ، وهو ما أكده الرئيس محمد حسني مبارك في رسالته التي وجهها بمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على انشاء اتحاد الصحفيين الافريقيين الذى عقد في القاهرة يوم ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر الحالي . كذلك فان مصر تؤكد ان مشكلة ناسيبيا هي مسؤولية الأمم المتحدة في المقام الأول ، وان الأمين العام للمنظمة الدولية يجب ان يقوم بدور أساسي في حل هذه المشكلة على اساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى يشل الخطة الوحيدة المقبولة دوليا المتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة ؛ وضرورة تطبيق هذا القرار بدون تعديل أو تغيير ، مع عدم ربطه بأى موضوعات أخرى خارجة عن نطاقه .

وان مصر تلتزم بدعم دول المواجهة الافريقية في موقفها الشريف واستمرارها في تأييد
كفاح شعب ناميبيا ، رغم ما تتعرض له من ضغوط وعدوان من قبل نظام بريتوريا العنصرى .
ومن ناحية أخرى ، فقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي ان ينظر في فرض العقوبات
الشاملة والالزامية ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، على جنوب افريقيا في مواجهة رفض تلك
الدولة الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة ولأحكام ومبادئ القانون الدولي .
ان حصول شعب ناميبيا على حريته هو أمر مؤكد ، وسيأتي اليوم الذي ينضم فيه
الى باقي أشقائه في القارة الافريقية الذين سبقوه في الحصول على حريتهم واستقلالهم .
وسؤوليتنا هنا في الأمم المتحدة ان نعمل على التعجيل بتقديم هذا اليوم ، وفقا لسفك
الدماة الذي ما زال مستمرا حتى يومنا هذا ، ونعنا لما يتكبده شعب ناميبيا ، الذي احتفل
العالم معه هذا العام بذكرى مرور مائة عام على كفاحه ضد الاستعمار ، من معاناة تحت
وطأة الاحتلال ، واحتواء للصراع الذي تمتد آثاره لتشمل منطقة الجنوب الافريقي كلها ،
بما لذاك من آثار وعواقب يصعب تحديدها أو التنبؤ بأبعادها .

السيد ساسوريث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية
عن الفرنسية): منذ اعتماد الجمعية العامة في ١٩٦٠ للإعلان التاريخي الخاص بمنح
 الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، حصل عدد كبير من البلدان على استقلاله وسيادته.
 ولكن للأسف مازالت هناك بلدان أخرى تنتظر نهاية معاناتها ومن بينها ناميبيا.

ومن المحزن ان نلاحظ أن بعد ١٨ عاما من انتهاج انتداب جنوب افريقيا على هذا
 الاقليم، وبعد ١٣ عاما من الفتوى التي اصدرتها محكمة العدل الدولية، فمازال الاحتلال
 غير الشرعي لناميبيا من قبل بريتوريا مستمرا رغم ارادة المجتمع الدولي بأسره، وهذا حتى
 عشية الذكرى الخامسة والعشرين لصدور قرار منح الاستقلال، والذكرى المائة لمؤتمر برلين
 الشهير في ١٨٨٤، الذي جرى فيه تقسيم القارة الافريقية بين عدة دول استعمارية.

وبالرغم من المرسوم رقم ١ الذي أصدره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/
 سبتمبر ١٩٧٤ من أجل حماية الموارد الطبيعية لهذا الاقليم، ورغم القرارات العديدة
 ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والفتوى الصادرة عن محكمة العدل
 الدولية، فان استغلال شركات جنوب افريقيا والشركات عبر الوطنية قد تزايد مساهما بهذا
 في الإبقاء على النظام العنصري غير الشرعي. وهذا النهب المكثف للموارد الطبيعية
 والانسانية في تجاهل لاعلان أروشا الذي صدر مؤخرا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٤ في تنزانيا
 والذي يعيد التأكيد مرة أخرى على ان هذه الموارد هي تراث ثابت لشعب ناميبيا لا ينبغي
 انتهاكه، وان هذا يؤدي الى استفان سريع للاحتياطات التي كانت هائلة في ناميبيا.
 ومن الجدير بالملاحظة ان نجم الماس سينفد بعد عشرين سنة.

ان عدم المساواة والاضطهاد تتضح أيضا من الفرق الشاسع في الرواتب بين العمال
 البيض والعمال السود. فبالنسبة لنفس العمل، لا يتقاضى العامل الأسود سوى ٦ في المائة
 مما يتقاضاه العامل الأبيض. بالإضافة الى ان هذه الثروة الخرافية في الاقليم، لا يصل
 منها حتى الفتات الى يد الشعب النامبيي رغم انه يمتلك على أرضه أكبر منجم مفتوح لليورانيوم،
 وهو منجم ينتج مختلف المعادن والخامات المعدنية. ويمثل الماس واليورانيوم ٨٠ في المائة
 من قيمة الانتاج الاجمالي و ٩٠ في المائة من الصادرات.

وينفق النظام العنصرى للفصل العنصرى ٣ ملايين راند يومية لادامة احتلاله ودعم قوته العسكرية . وقد أصبحت ناميبيا قلعة حصينة . ان جيش بريتوريا الذى يتركز في هذا البلد المغلوب على أمره والذى تعززه كتائب من المرتزقة وعدد كبير من الصناعات الذين أعدوا للقيام بأعمال ضد حكومات بلدانهم ، لا يهرب ويقمع السكان العزل فحسب - وهناك أكثر من ٧٠ ألف شخص لجأوا الى الدول المجاورة - بل هو يقوم أيضا بشن غارات مسلحة وغير ذلك من تكتيكات زعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة . ولكي تقام الديمقراطية على طريقة البنتاغون ، ومن أجل مكافحة جيش التحرير الشعبى لناميبيا ، الذى يهاضل بنجاح متزايد منذ ١٨ عاما ، فان جيش جنوب افريقيا ، وهو أقوى جيش في افريقيا كلها ، يستخدم سلسلة من الأسلحة الحديثة ، بما في ذلك الأسلحة الكيماوية والبيكولوجية .

ولبلوغ هذه الأهداف الشريرة ، تستخدم بريتوريا مناورات أخرى . فلكي تنسبع الأغلبية الافريقية من تنظيم نفسها للقيام بعمل مشترك ولكي تحتفظ بهذا الاحتياطي من الأيدي العاملة الرخيصة ، فانها قسمت المجتمع الناميبى الى (١١ مجموعة عرقية وفقا لسياسة البانتوستانات المطبقة في افريقيا الجنوبية . وهذا يعنى ان معظم السكان ، أى ٩٠ في المائة منهم ، يعيشون فيما يسمى بالمواطن . وكل ما هو نافع في ناميبيا - الأراضي الزراعية ومناجم الماس والثروات الطبيعية - أى حوالي ٦٠ في المائة من أرض مساحتها ٨٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع محتجزة عمليا للعشرة في المائة من السكان المؤلفين من البيض .

ومن أجل الحفاظ على حكم الديمقراطية على طريقة بوتها ، فان الادارة العنصرية تسعى أيضا الى فرض مؤسسات الاستعمار الحديث على شعب ناميبيا . ونحن نعلم ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والمجتمع الدولي رفضا مؤخرا رفضا قاطعا الاقتراحات الوقحة التي صدرت عما يسمى بالمؤتمر الدستوري ، حيث ان غياب سوابو المثل الوحيد والأصيل للشعب الناميبى يثبت افتقار هذه المناورات الى المغزى والصلاحية ، بل ان أمرا جارا انتخابات حرة لم يبحث أصلا . وقد رفض مجلس الأمم المتحدة لناميبيا كل محاولة لضم خليج والفيس وأعاد التأكيد مرة أخرى على ان هذا المنهاج يشكل ، هو والجزر الواقعة عبر الساحل

الناسيبي ، جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا وفقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة . والمجلس يرفض ويدين بشدة ، شأنه في ذلك شأن منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، كل محاولة لاقامة أى موازاة بين استقلال ناميبيا وأى موضوع آخر غريب عن هذا الموضوع ، وبوجه خاص سحب القوات الكوبية الأسيية من أنغولا . ليس القصد من محاولة ربط مشكلة تصفية الاستعمار بالنزاع بين الشرق والغرب ، ومن بعثة مجموعة الاتصال المكونة من الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن ، سوى التسوية وتأخير المهمة وكسب الوقت لبريتوريا . ان القوات الكوبية الأسيية انما جاءت بناء على دعوة من أنغولا لصد الهجمة الابريالية الجديدة عندما كانت مدافع جنوب افريقيا تقصف المناطق القريبة من العاصمة لواندا وقت اعلان الرئيس الراحل اوغستينو نيتو للاستقلال .

وفي مواجهة أضف الاستفزازات ، أثبتت سوابو باستمرار صبرها وحكمتها السياسية ولم تتوقف عن ابداء رغبتها في التفاوض . وعلى العكس فان بريتوريا أبدت التعنت والمناورات التسوية الرامية الى تأخير استقلال ناميبيا الى أقصى حد ممكن . وقد وضح استعداد سوابو للتسوية السامية للمشكلة في عدة مناسبات خلال الأعوام الأخيرة ، سواء في جنيف في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٨١ أو في لوساكا في شهر أيار/مايو ١٩٨٤ . فان هذه المحادثات لم تكشف الا عن حرص نظام بريتوريا العنصرى على اثاره العراقيل وتعديه التقدم باستمرار على مائدة المفاوضات باقتراحات غير معقولة ومتفطرسة . وفي هذا الصدد ، فان رئيس أنغولا السيد جوزيه دوس سانتوس قال :

" ان أنغولا لا يمكنها القيام بتنازلات انتحارية على حساب سلامتها الاقليمية وعلى حساب عملية التسمية السياسية والاجتماعية ولا يمكنها أن تتسنى التضحيات التي بذلها عشرات الألوف من أبنائها البواسل ."

وفي الساحة الدولية ، اتخذت تدابير كثيرة لحل المشكلة بالطرق السلمية . فقد
أعربت الجمعية العامة في دورة استثنائية عقدتها عام ١٩٧٨ عن مساندتها الكاملة لكفاح
التحرير بقيادة سوابو ، وحثت مجلس الأمن على فرض عقوبات على جنوب افريقيا بموجب
الفصل السابع من الميثاق وذلك لكفالة انسحابها الكامل وغير المشروط . وفي نيسان /ابريل
١٩٨٣ ، أوصى مؤتمر باريس ، الذي ضم ١٤٠ بلدا ، الحكومات والمنظمات والشعوب المحبة
للسلم في شتى بلدان العالم بأن تبحث على وجه الاستعجال ومعناية فائقة التدابير الواقعية
الواجب اتخاذها والتي من شأنها أن تخلص ناميبيا من الاحتلال غير الشرعي المفروض عليها
من جنوب افريقيا . كما أن الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن الاجتماع غير العادي لمجلس
الأمم المتحدة لناميبيا المعقود في بانكوك في شهر أيار /مايو ١٩٨٤ يؤكدان من جديد
مواقف المجتمع الدولي ، ألا وهي التأييد الكامل لسوابو ، وشجب استمرار احتلال جنوب
افريقيا لناميبيا ، وإعادة تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة حيال هذا الاقليم وكذلك حق شعبه
غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، ورفض "التسوية الداخلية" التي هي مجرد احلال
لمؤسسات سياسية عميلة ، ولكن تجدر الاشارة الى أن كل هذه التدابير لم تثر قلق نظام
بريتوريا بأي حال من الأحوال ، ولم يكن لها من تأثير سوى أنها حملت بعض الدول الغربية
على اساءة استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن ، وذلك لأسباب اقتصادية ، الأمر الذي حال
دون توقيع مجلس الأمن العقوبات التي كان من شأنها أن تلزم جنوب افريقيا حدودها ، والذي
أتاح بالتالي لذلك البلد تصعيد أنشطته غير المشروعة .

وفي ضوء هذه الحالة الكريهة ، يضم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صوته
الى الدعوة التي وجهتها منظمة الوحدة الافريقية للتعبئة السياسية والدبلوماسية بغية
التنديد بالمناورات المستمرة التي عن طريقها يسعى نظام جنوب افريقيا العنصرى الى ادامة
احتلاله غير الشرعي ، ولا يزال الأساس الوحيد للتسوية السلمية يتمثل في قرار مجلس الأمن
٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ والذي ينص على وقف إطلاق النار ،
وانسحاب قوات جنوب افريقيا من الأراضي الناميبية ، وتنظيم انتخابات حرة تحت اشراف
الأمم المتحدة . ويطالب وفد بلادى بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لهذا القرار .

وازاء مراوغة بريتوريا وتكثيفها لسياستها القمعية والعدوانية ، حان الوقت كي يترجم المجتمع الدولي تصميمه الى عمل فيتخذ ، من ناحية ، تدابير قسرية ضد بريتوريا ، ويواصل ، من ناحية أخرى ، تقديم الدعم المعنوي والمادى للقضية النبيلة لشعب ناميبيا ، معززا هذا الدعم حتى يتحقق النصر النهائي في ظل قيادة سوابو الحازمة ، التي قال رئيسها السيد سام نوجوما في ١ كانون الثاني /يناير من العام الحالي انه :

” بالرغم من التأييد الذي يقدمه المجتمع الدولي لقضيتنا العادلة ، فان سوابو لديها قناعة راسخة بأن الناميبيين هم وحدهم الذين يستطيعون الكفاح على نحو فعال في سبيل حريتهم وتخليص بلد هم من النير الاستعماري لجنسوب افريقيا العنصرية ” .

ونحن واثقون من أن التاريخ يتخذ دائما جانب الشعوب التي تناضل في سبيل الحرية ضد الاستبداد . كما أن وفد بلادى موقن بأن الشعب الناميبى سينتصر حتما على قوى العنصرية ، في ظل القيادة المستنيرة لممثلها الأصيل الوحيد ، منظمة سوابو التي رفعت لواء الحرية والاستقلال عاليا . ويود شعب لاو أن يوجه تحية خالصة للوطنيين الناميبيين البواسل الذين ضحوا بأرواحهم لتحرير بلد هم . واستقلال ناميبيا ستتهاوى آخر القوى الاستعمارية في الجنوب الافريقي .

ويود وفد بلادى أن يهنئ الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دى كويار ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا برئاسة السفير الدينامى بول لوساكا ، ممثل زامبيا ، والمفوض السامى لناميبيا السيد براجيش شاندراميشرا وغير هؤلاء من الشخصيات والمنظمات التي لا تتوانى عن بذل أقصى ما في وسعها بغية تحقيق التحرر الكامل لناميبيا .

ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يضم صوته الى شعوب العالم المحببة للسلم والعدل ويجدد تأييده وتضامنه مع حركة التحرير الوطنى الناميبية ، سوابو ، الممثل الأصيل الوحيد للشعب الناميبى .

وختاماً ، يناشد وفد بلادى الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يضطلعوا بمسؤولياتهما كاملة تجاه ناميبيا لكفالة تنفيذ قراراتهما ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يدعو الى الاعلان المبكر لميلاد ناميبيا مستقلة وحررة .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : ما زالت ناميبيا ترزح تحت الاستعمار في نهاية زمن الاستعمار . وما زالت جنوب افريقيا تدفن رأسها في الرمال حتى لا ترى مسيرة الشعوب وتشهد عهدا جديدا في العلاقات بين الأمم وتظن وهي لا ترى النور أن الظلام ، ظلام الاستعمار ، مازال مخيما .

وتخطن جنوب افريقيا بهذا خطأ سيكفها ثنا باهظا يتناسب مع ضخامة ما ترتكبه بحق الشعب الافريقي . ان دور الأمم المتحدة في تسهيل انهاء الاستعمار لا يقتصر على تحضير شهادة الوفاة . انه دور مسؤول في تجنيد الرأي العام العالمي ، وتنسيق الجهود الدولية ، وتأمين العون والمساعدة لتحقيق الاستقلال الناجز للشعوب التي ما زالت منكوبة بالاستعمار . ولا بد لي هنا من تقدير الجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال ، والجهود الكبيرة التي تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية في هذا الميدان . ان عهد الأمم المتحدة في حياة الدول اليوم يمثل مرحلة متقدمة من مراحل مدنية الانسان ، ومحاولة جادة لتطبيق عالمية المبادئ وعالمية القيم الانسانية . ان هذه المراحل مراحل عبرتها الشعوب منذ انتقال الانسان من مرحلة الصيد في الغابات الى مراتب المفكر المسؤول ، الساعي لتطبيق قيم ومبادئ شاملة .

وانها لمأساة من المآسي أن نرى أنفسنا ، ونحن نجتمع هنا أونقف على هذا المنبر ، نتكلم باسم بلادنا لنستعرض هذه الحالات الشاذة من العلاقات البشرية ، التي ما زالت تطبق فيها شريعة الغاب وقانون أكلة حقوق البشر . ان هذه البقايا من مدارس المجتمع المنحرف هي أشد الفئات ضررا للمجتمع الانساني في عالمنا هذا .

ناميبيا البلد الافريقي الحربي رجاله ، الحربا ماله ، الحربه قوقه ، يروح تحت نسير
استعمار شرس لا يحترم حقا أو يقف عند حد في فرض سياسته العنصرية الاستعمارية
الاستغلالية البغيضة . اننا نحبي كفاح شعب ناميبيا ونؤيده ، ونأمل أن لا يطول الوقت حتى
نرى شعب ناميبيا عضوا كاملا بهذه المنظومة الدولية .

أى نوع من البشر هؤلاء الذين ينصبون أنفسهم أولياء على الشعوب الأخرى بقوة
السلاح والقهر والظلم والاستعمار ، هدفهم في الحياة نهب خيرات البلاد واستغلال العباد ،
لا يتورعون عن اللجوء لأى طريق تسهل عليهم سوء استغلال الأرض ومن عليها .

عشرات السنين وناميبيا تروح تحت هذا العهد المظلم ، لحكم استعماري عنصري
أصبح سبباً في تاريخ البشرية . لقد انقضت ثمانية عشر عاما منذ أصدرت الجمعية العامة
قرارها التاريخي ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ بانتهاء
انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا . وهو القرار الذي أعلنت فيه عدم شرعية استمرار
احتلال جنوب افريقيا للاقليم ، ووضعت فيه ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة .
ثم اتبعت ذلك في العام التالي بالقرار ٢٢٤٨ (د-٢٢) الذي حولت فيه مجلس الأمم
المتحدة لناميبيا ادارة البلاد الى حين استقلالها .

ان السياسة العنصرية التي تطبقها جنوب افريقيا ليست أمرا عارضا أو برنامجا مؤقتا
في حياة أصحابها ومنفذيها . ان هذا الشذوذ في النظرة الى الحياة والى العلاقات
البشرية هو عقلية قاصرة ثبت أن علاجها جزئيا أو مرحليا غير ممكن ، وأنه لا بد من استئصال
المرض من البلاد المنكوبة به . ان هذه الجرأة في استغلال الانسان للانسان ، والاقدام
في وضخ النهار على سرقة حقوقه وممتلكاته ، بدعوى فروق عنصرية هي عجز خلقي وفكري وخلل
اجتماعي خطير وجريمة تؤدي الى تحطيم المجتمع الذي ينكب بها ، والتاريخ ملئ بالمعبر .

ان حكومة جنوب افريقيا تسير في طريق النكبة لاشك ، وهي تعرف هذا ، وتزداد
شراسة رغم ذلك . ان هذا انعكاس لحياة القلق التي يعيشها شعب وحكومة يتعاملون مع
البشر ضد طبيعة الانسان وناموس البشرية . هذه هي حكومة جنوب افريقيا .

وان نستعرض هذه الصورة القبيحة للعنصرية في جنوب افريقيا وهي تحاول أن تفترس ناميبيا ، البلد الافريقي ، تحت مظلة حركة عنصرية وجدوا لها المبررات السياسية والفلسفية والاقتصادية ، وحتى الدينية . فاننا في المملكة ، كعرب وكسلمين ، وافريقيا جزء منا ونحن جزء منها ، ان نستعرض هذه الصورة تظهر أمامنا ، في نفس الوقت ، لا محالة ، الصورة العنصرية البشعة الأخرى ، الوجه الثاني لصورة الوحش العنصرى ، الصهيونية ، شريكة نظام جنوب افريقيا في كل شيء ، في النظريات السيئة والممارسات العلمية ، الى المشاركة النووية ، وتبادل جميع المصالح والمخططات . ولم تقصّر الجمعية العامة للأمم المتحدة في تحديد هوية الصهيونية أيضا ، فقد حددت ترابطها العضوى مع عنصرية جنوب افريقيا ، حين قررت في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، بقرارها ٣٣٧٩ (د - ٣٠) أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتفرقة العنصرية . كما تتسابق الصهيونية وجنوب افريقيا ، كل من موقعها ، في بشاعة الابرار والتنفيذ ومجالات الأذى ، ومصير النظامين واحد لا شك ، وحكم التاريخ عليهما متواز .

ان ما تمارسه جنوب افريقيا في مخالقات الفصل العنصرى ، في مجالات التريسة والتعليم والسكن والعمل وطرق المواصلات والنقل ، انما هو اطار للاتجاه البشع لممارسات رهية تمس القيمة البشرية للانسان في جميع تفصيلات حياته اليومية . ان الوضع الخطر في ناميبيا ، تهدد سافر للسلام في افريقيا ، وبالتالي للسلام في العالم . ولا بد أن نجند له كل الامكانيات حتى لا يقضي على امكانيات الاستقرار والأمن الاقليمي والعالمي .

وأود أن أكرر هنا تأييد بلادى لجهود الأمم المتحدة في مقاومة الفصل العنصرى كبدأ ، وكمارسات ضد الانسانية ، وفي مسعى الأمم المتحدة لكبح الممارسات اللانسانية في تصرفات جنوب افريقيا في ناميبيا ، وفي جنوب افريقيا نفسها . ونعيد بلا تردد اخواننا في افريقيا ، في مواقفهم الحازمة من النظام العنصرى ، ونشاركهم الالتزام بالاستقلال التام الكامل لناميبيا ، ونعيد ونلتزم قرارات المقاطعة المفروضة على ذلك النظام العنصرى ، وندعو المنظومة الدولية ككل ، وجميع الدول الأعضاء منفردة ، الى أن تتخذ المواقف الحازمة

بالالتزام بالمقاطعة وتدعيم جهود منظمة سوابو ، في العمل على استقلال بلاد ناميبيا .
وندعو المجموعة الدولية أن تساند جهود منظمة سوابو حتى تباشر البلاد حقها في حكم
نفسها ، بعيدة عن القهر الانساني والاستغلال البشري .

تسأل هل سيطول الزمن وهذا المنبر يردد نداءات عن ظلم الانسان و اعترافا
منا بأن جهود حكم الغابات لم تنته عن وجه هذه الكرة الأرضية بعد - وان هنالك أنظمة
ما زالت قائمة على العنصرية البشعة و سرقة حقوق الشعوب الأخرى و بل سرقة مصادر
رزقها والأرض التي تملكها وتشي عليها . ناميبيا هي بلاد شعب ناميبيا و ولا بد أن
تعود لأهلها مستقلة و وكلما تأخرت عودتها صارت العودة أشد ابلاغا للغزاة والمستعمرين
وزاد تهديد الأمن والسلام الافريقي والعالمي . اننا ندعم جهود الأمين العام للأمم
المتحدة و وندعم منظمة الوحدة الافريقية و ونشارك في هذه الجهود لاعادة الحقوق
الشرعية الكاملة لشعب ناميبيا . ان العالم كله يؤيد ناميبيا في نضالها و فهل يرى
العنصريون في جنوب افريقيا وخارج جنوب افريقيا ذلك ؟

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من المؤلف أن

نلاحظ أن التقدم المحرز حتى الآن منذ أن قامت الجمعية العامة ببحث مسألة ناميبيا
ما زال أدنى مما كنا نتوقع .

وقد بحث اعتماد مجلس الأمن في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ للقرارين ٣٦٥ (١٩٧٦)
و ٤٣٥ (١٩٧٨) آمالا كبيرا في امكانية التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا . وكما
يعلم الجميع و فقد حظي هذان القراران و ولا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بتأييد
المجتمع الدولي بأسره وخاصة الأطراف المشتركة مباشرة في النزاع و وهي المنظمة الشعبية
لافريقيا الجنوبية الغربية وجنوب افريقيا و عند التفاوض على صياغتهما وتنفيذهما . ولكن
للأسف فقد مضت سنوات ثمان حتى الآن دون أن ينفذ هذا القرار أو ذاك تنفيذا كاملا
على الرغم من الجهود المستمرة التي بذلها المجتمع الدولي .

فمجلس الأمم المتحدة لناميبيا و وهو السلطة الشرعية لادارة اقليم ناميبيا الدولي
بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ و قد
أكد باستمرار في المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية والندوات وحلقات العمل التي

نظمت لدراسة مشكلة ناميبيا ، وفي أسابيع وأيام التضامن ، على الحاجة العاجلة للتنفيذ الفوري لخطة التسوية القائمة على التفاوض الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد ذهب الأمين العام بنفسه الى جنوب افريقيا عام ١٩٨٣ كما يتذكر الجميع بمقتضى الولاية المحددة التي غولت له بموجب قرار مجلس الأمن ٥٣٢ (١٩٨٣) لاجراء مفاوضات مع الأطراف من أجل وقف اطلاق النار ما يتيح التنفيذ الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

والتقى هناك بكبار المسؤولين في بريتوريا ، ثم ذهب بعد ذلك الى أنغولا حيث استطاع أن يجرى محادثات مستفيضة مع سام نجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وكما يتضح من التقرير المدعم بالاسانيد الذي قدمه الأمين العام لمجلس الأمن بعد انجاز مهمته أن جميع النواحي ذات الطابع العطي والفني التي ينطوى عليها تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد درست وكانت محل موافقة عامة . وينطبق ذلك أيضا على معظم النواحي الفنية المرتبطة بتشكيل ووضع ونشر العناصر العسكرية لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، واختيار النظام الانتخابي المنصوص عليه في خطة التسوية بما في ذلك ما يسمى بمشكلة الحيدة .

غير أن جميع تلك الجهود قد أحبطها للأسف تصلب جنوب افريقيا ورفضها النظر للمشكلة كمسألة تتعلق بتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٦) واطلاق منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وقد التزم قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية مؤخرا بمقابلة سلطات بريتوريا بصورة مباشرة لأول مرة في لوساكا بزامبيا في أيار/مايو من هذا العام ، ومرة ثانية في تموز/يوليه في سال بالرأس الأخضر لاجراء مشاورات من أجل وقف اطلاق النار المؤدى الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا بد أن نأسف مرة أخرى لان جنوب افريقيا فسي هاتين المناسبتين - وكل منهما تعد فرصة ذهبية ضاعت هباء - لم تستطع أن تدرك الأهمية التاريخية للبادرة التي أبدى بها الزعماء الناميبيون استعدادهم للعمل من أجل تسوية مسألة ناميبيا بطريق التفاوض .

ومن الضروري في هذه المرحلة أن نحدد المسؤول عن فشل المفاوضات والمشاورات التي تستهدف تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو بلا شك الموقف المتصلب لسلطات بريتوريا وحده . فالرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة ومن الجهود التي لا تكل التي يقوم بها الأمين العام ، وآيات التعبير الواضح عن سعة أفق زعماء المنظمة الشعبية لا أفريقيا الجنوبية الغربية ورفضهم في الحوار ، تستمر جنوب أفريقيا في رفضها المتعننت للتعاون للنهوض بتنفيذ خطة مجلس الأمن للتسوية القائمة على التفاوض ، وتواصل احتلالها غير المشروع لاقليم ناميبيا ، متحدياً بذلك الأمم المتحدة التي أنهت انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا منذ ١٨ عاماً مضت .

ويعتقد وفدي أن هذا الوقت هو الوقت المناسب وهذا المكان هو المكان المناسب لأن ندين بوضوح تام مرة أخرى استمرار جنوب أفريقيا في احتلال ناميبيا احتلالاً غير مشروع ، وكذلك اصرارها المتعننت على ادامة سيطرتها العنصرية والعسكرية على الاقليم بتطبيق نظام الفصل العنصرى الشائن ، وفرض الانضمام الاجبارى للشباب الناميبى في قوات جنوب افريقيا ، قوات القمع .

ان الاحتلال الذى نندد به اليوم انما يرجع الى السياسة المؤسفة التي يتبعها نظام بريتوريا ، بل ويعلنها جهاراً ، سياسة ربط تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبالتالي استقلال ناميبيا ، باعتبارها فريية تماماً تتعلق بسيادة الدول . غير أن الجمعية العامة ، كما يعلم الجميع ، قد رفضت ، هي ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، رفضاً قاطعاً ربط أى عنصر خارجي بمسألة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية ، وقد أعلن مجلس الأمن نفسه بوضوح في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) أن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يوتهن بحل مسائل فريية عن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونكرر هنا ما قلناه مؤخراً من اننا نحن السنغاليين نرى أن مسألة ناميبيا ستظل في جوهرها وفي جذورها مسألة تصفية للاستعمار ، حتى وان كانت لها جوانب وآثار

جيوپوليتيكية لا يمكن انكارها - وهذا هو حال أي مشكلة ذات طبيعة سياسية - ونؤكد
انها ينبغي أن تحل في اطار القرار ١٤١٥ (د - ١٦) وعلى أساس اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة الذي يسلّم بأن لتلك البلدان والشعوب حقوقا غير قابلة
للتصرف في تقرير المصير والسيادة الوطنية .

لهذا السبب يؤكد وفد بلادي مرة أخرى بصورة رسمية اقتناؤه الراسخ بأن التسوية السلمية لمسألة ناميبيا تنطوي على التنفيذ الفوري دون أي شروط سابقة أو أي تعديلات لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي لا يزال بالنسبة لنا الأساس السليم الوحيد لتسوية متفاوض عليها لمشكلة ناميبيا . ويتطلب تنفيذ ذلك القرار مزيدا من الاصرار من جانب المجتمع الدولي بأسره . وفي هذا السياق ، نحث البلدان الغربية التي تتحمل مسؤولية خاصة في مسألة ناميبيا ، على أن تساعد الأمين العام في جهوده الرامية إلى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولا سيما ممارسة مزيد من الضغط على جنوب افريقيا لحملها على أن تقبل دون أي شروط مسبقة نصوص خطة يتم التفاوض عليها لتسوية مسألة ناميبيا . فتعاون هذه الدول أمر لا غنى عنه اذا ما أريد تجنب تصاعد الصراع المسلح في الجنوب الافريقي ، إذ أن الصراع القائم أدخل بالفعل باستقرار المنطقة ويمكن أن يشكّل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وبالرغم من فشل المحادثات الأخيرة التي أجريت في أيار/مايو وتموز/يوليه الماضيين في زامبيا والرأس الأخضر ، فإن وفد بلادي لمقتنع بأن الجهود التي بذلت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بين الأطراف المعنية يجب أن تشجع وتستمر بل وتكثف بغية التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار يسمح بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا .

وسعدنا سعادة خاصة في هذا الصدد ، أن نمتدح - أثناء هذه المناقشة - روح المبادرة والواقعية والمسؤولية التي أبدتها قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبيا ، ونحن نكرر الاعراب لها عن تأييدنا المطلق ، ونؤكد لها تضامننا الفعال مع كفاحها البطولي الشرعي .

كما نود أيضا أن نشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوبيار ، على جهوده المستمرة في هذا الصدد ، ونود أن نشكره على عمله الدؤوب نيابة عن الشعب الناميبيا .

ونود أن نحيط أعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بتقديرنا العظيم لتفانيهم في

قضية ناميبيا .

ويثق وفد بلادى بأنه ، عن طريق العمل المتضافر للمجتمع الدولي ، ستنصاع جنوب افريقيا في النهاية الى صوت العقل وتنسحب من اقليم ناميبيا من أجل أن تمكن الشعب النامبي من أن يمارس سيادته كاملة في بلد مستقل حر ومتحد .

السيد بوجي (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان الفصل

العنصرى والاحتلال غير المشروع لناميبيا يشكلان تحديا سافرا لمصدقية وفعالية الأمم المتحدة ، أى لمصدقية وفعالية نظام دولي قائم على أساس الحفاظ على السلم والامن واحترام حكم القانون والنهوض بكرامة الانسان . ان جنوب افريقيا تنتهك ولا رادع منذ . عاما المبادئ الاساسية للميثاق واحكاما محددة فيه . ولا غنى عن رد فعل مناسب ازاء مثل هذا السلوك ، ليس فقط لوضع حد لعنصرية جنوب افريقيا ونزعتها التوسعية بل ايضا لحماية السلطة الامنية لمنظمتنا . ان الاحداث التي جرت في عام ١٩٨٤ في الجنوب الافريقي لم تقلل باى حال من الاحوال من ضرورة اقدام مجلس الامن على فرض جزاءات الزامية محددة وفعالة على بريتوريا — وفقا للفصل السابع من الميثاق — دعما لمبادئ ومقاصد الامم المتحدة . فبالرغم من ان جنوب افريقيا اعلنت استعدادها للسعي من أجل التوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا في اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لا يزال سلوكها غير متفق وذلك القصد المزعوم .

ففي واقع الأمر ، وكما ورد في تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، لم تتخذ جنوب افريقيا التدابير الجوهرية الواضحة التي كانت تتخذها لو ان كانت حقا على استعداد لاعداد الاقليم للاستقلال الواجب . فلا يزال القمع الداخلي مستمرا ضد الشعب النامبي ، واشتد اضطهاد قادة وأعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . كما ان النظام الاقتصادى الذى أدى الى الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية لاقليم ناميبيا لا يزال ساريا . ولم تزل القواعد والمنشآت العسكرية التي تسمح بارتكاب أعمال العدوان والضغط على أنغولا والدول المجاورة الأخرى . كما ان التدابير الاخيرة مثل فرض الخدمة العسكرية

الاجبارية على كل الذكور النامبيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٥٥ سنة لا تستقيم الا في اطار استمرار احتلال ناميبيا وعسكرتها .

ان التشكك الدولي في النوايا الحقيقية لجنوب افريقيا ، انما تعززه مناورات كسب الوقت والشروط التي تفرضها بريتوريا من أجل الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان وزير خارجية جنوب افريقيا لم يقدم في رسالته الاخيرة الى الامين العام (A/39/639) أية تأكيدات بأن بريتوريا ملتزمة حقا بهدف ضمان الاستقلال الحقيقي لناميبيا واستتباب السلم والاستقرار نهائيا في الجنوب الافريقي . والحقيقة هي أن تلك الرسالة توضح بجلاء ان اقتراح جنوب افريقيا الخاص بالتوصل الى اتفاق بشأن ناميبيا مجرد ستار يخفي وراءه سياسة القوة .

هذه الظروف انما تبرز الحاجة الى أن تعتمد أقرب الحكومات الى جنوب افريقيا نهجا بناء حقا وان تطالب بريتوريا بأن تعرب عن التزامها صراحة رسميا بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانهاء الاستعمار في ناميبيا . وتلك القرارات ترفض أي ربط بين استقلال ناميبيا وأية مسائل غربية على الوضع القائم داخل الاقليم ذاته ، لكنها تعترف بالتمثيل الشرعي والقيادة لسواجو .

لقد أعلنت حكومة الأرجنتين مرارا وتكرارا ، وهي تكرر اليوم ، تأييدها القوي لحق الشعب النامبي في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة . ونحن نشاطر افريقيا السخط على سياسات بريتوريا وندين بشدة الاحتلال غير المشروع لناميبيا ونظام الفصل العنصري .

وقد تكرر الاعراب صراحة عن هذا الموقف خلال الزيارة الاخيرة التي قام بها وفد من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى بوينس ايرس .
 فضلا عن ذلك ، واتساقا مع هذا الرأي نفسه ، اعتمد مجلس نواب البرلمان الأرجنتيني بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس الماضي اعلانا يؤيد رسميا حق ناميبيا في الاستقلال وتقرير المصير . وقد اعرب مجلس النواب عن
 " امله الوطيد في ان تمتثل جمهورية جنوب افريقيا للطلب الذي ابداه المجتمع الدولي ككل من خلال الامم المتحدة ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى " .
 وطالب نفس هذا الاعلان جنوب افريقيا بأن
 " تنسحب على الفور من الاقليم المغتصب ، واضعة حدا للاستغلال غير الشرعي للموارد المعدنية لناميبيا ، بما يسمح لشعب الاقليم ، في ظل رقابة الامم المتحدة ، ان ينتخب سلطاته الخاصة ، وأن يحصل على الحياة المستقلة وتقرير المصير ، وهو الحق الذي تعتبره الأرجنتين غير قابل للتصرف " .
 وهذا الاعلان الذى ارسل الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، لا يعكس فقط الموقف المبدئي لشعب الأرجنتين ، بل يعكس ايضا التزاما قاطعا بتقديم تأييد نشط للنضال البطولي لشعب ناميبيا من اجل اقامة ناميبيا حرة مستقلة وذات مجتمع ديمقراطي متكافئ على اراضيها .

السيد الياس (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يلتقي ممثلو المجتمع الدولي هنا مرة اخرى لبحث مشكلة تفرقتنا منذ فترة تزيد على ثلاثة عقود وهي مشكلة لا تزال تثقل ضمير الانسان في كل مكان . لقد شغلنا طوال هذه الفترة بمسألة تنطوى على استمرار الاستعباد الاستعماري الذي يعتبر اهانة اساسية لكرامة الانسان ، وتهديدا متزايدا للسلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والعالمي . كذلك ، واجهتنا مسائل اساسية تختبر مصداقية هذه المنظمة الموقرة . فكيف يمكن لنا ان نضع حدا للاهمال الصارخ وعدم الاحترام من جانب جنوب افريقيا لارادة شعب ناميبيا فسي أن يحقق استقلاله ، ويحافظ على كرامته الانسانية ؟ كيف يمكننا ان نمنع اعمالا كهذه تعيق

قدرة هذه المنظمة على ارساء الأساس لسلم دائم في ناميبيا وحولها ؟ وكيف يمكن ان نسمح لمثل هذا التحدى والخداع والتسوية ان تستمر بغير نهاية ؟ من المؤسف اننا ، بعد اكثر من ثلاثة عقود ، لم نصل بعد الى جواب .

لاداعي لأى تمهيد او شرح مستفيض للتدليل على الدوافع الحقيقية لجنوب افريقيا ، وعنق حكمتها غير الشرعي لناميبيا . وليس من الضروري ان نذكر انفسنا بوحشية هذا النظام التي تسربت الي كل نسيج الحياة الاجتماعية في ناميبيا . ان السجل الاستعماري لجنوب افريقيا حافل بالسرقة والخداع والرفض لانسانية ناميبيا ، وبالعنف والقمع بشكل لا مثيل له في اى مكان آخر في العالم ، وسياسة السرقة والعنصرية المفروضة بالتواين من قبل هذا النظام بغية وحقيرة . فالناميبيون يتعرضون لاضطهاد منهجي للتأكد من خنق كل معارضة ممكنة والقضاء عليها .

ويستخدم الارهاب المنظم لوقف كل تأييد ممكن للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا في نضاله من اجل الاستقلال وتقرير المصير . وقد قررت جنوب افريقيا فرض التجنيد الاجباري لشعب ناميبيا في القوات المسلحة ، وهو عمل حمل الكثيرين من اهالي ناميبيا على الهرب من بلادهم . كذلك نقلت جنوب افريقيا في السنوات الأخيرة أعدادا كبيرة متزايدة من الموظفين العسكريين والمعدات العسكرية الى ذلك الاقليم في محاولة مكثفة لتدمير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وخلق الفوضى في المنطقة . كما عززت جنوب افريقيا آلتها الحربية ، وطورت قدرتها على انتاج معدات حربية حديثة ، بما في ذلك المركبات المصفحة والطائرات والذخائر . وزادت من حجم وتنوع وحداتها العسكرية ، وشبه العسكرية . وفي الآونة الأخيرة ، طورت قدرتها على انتاج اسلحة نووية ، مما يثير أشد مخاوفنا .

لقد طورت جنوب افريقيا نظاما سياسيا في ناميبيا يمكنها من ان تسيطر على نحو فعال على المستقبل ، السياسي للاقليم . وتامت باعمال تخريب ، وارهاب وعدوان سافر ضد البلدان المجاورة ولم تتوقف مطلقا عن استغلال الموارد الطبيعية والانسانية لشعب ناميبيا .

ولسنا بحاجة ان نؤكد ان مثل هذه الاعمال تمت بلا معتب ، وفي تحد كامل لارادة المجتمع الدولي . ومن المحزن ان نلاحظ ان هذه المنظمة اضطرت مرارا وتكرارا الى ان تحل درس مرير مفاده ان القرارات والضغوط ، حتى اذا كانت تعكس ارادة المجتمع الدولي ، لا تعني شيئا بالنسبة لهذا النظام العنصرى المتحدى ، لقد احبطت المحاولات المتكررة لانفاذ جزاءات على جنوب افريقيا وعزلها سياسيا وعسكريا واقتصاديا وذلك نتيجة الدعم الذى تحصل عليه من أصدقائها وحلفائها . وكل أمل في احداث تقدم حاسم في عملية التفاوض أجهضه افتقار النظام الى حسن النية وتكتيكاته التسوية . ولا بد أن يكون واضحا لكل عضو في هذه المنظمة ان أهداف جنوب افريقيا ظلت دون تغيير ألا وهي الحفاظ على عدم الاستقرار والفوضى في المنطقة من خلال التخريب والارهاب والتخويف والعدوان المكشوف ، وصرف اهتمام العالم عن طريق الدعاية والتسويق والخداع ، عن النوايا الحقيقية لجنوب افريقيا القائمة على استغلال شعب ناميبيا والابقاء على احتلالها غير المشروع للتعليم .

لقد انتضت ست سنوات منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى اصبح الأساس الوحيد لتسوية سلمية لهذه المسألة . ومع ذلك ، بذلت جنوب افريقيا ، ومعها دوائر اخرى ، محاولات مستمرة لتقويض توافق الآراء الدولي الذى جسده هذا القرار . ولا بد أن يلاحظ جديا أن مصداقية مجلس الأمن قد اهتزت لأنه كان غير فعال على الاطلاق في تنفيذ التوصيات التى اصدرها . ويعرف كل عضو في هذه المنظمة المحاولات المستمرة التى تقوم بها جنوب افريقيا واصدقاؤها لاقامة ما يسمى الربط أو التوازي بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ويعرف كل واحد منا ان هذه القضايا غريبة عن خطة الامم المتحدة ، ولا يمكن الا ان تطيل امد سيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا ، وأن تعيق عملية تصفية الاستعمار في الاقليم ، وبالتالي تتدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا .

لقد وصلنا الآن الى مرحلة حاسمة . فالمناخ في الجنوب الافريقي مشحون ومتوتر ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم الاقليمي والعالمي . ان مأساة ناميبيا يجب أن تنتهي وأن تنتهي بسرعة ، والآن فمن الممكن أن تترتب عليها آثار مخيفة لا يمكن التنبؤ بها . لقد اصبحت قضية ناميبيا من أكثر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي الحاحا ، فهي مشكلة تتحمل مسؤوليتها المباشرة كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة ، وكل جهاز من الاجهزة الاقليمية والدولية الأخرى . ويقتضي الواجب الرسمي الذي تلتزم به كل منظمة من هذه المنظمات ان تعمل جميعها على وضع نهاية سريعة لسياسات جنوب افريقيا في ناميبيا واغفالها السافر والمستمر للحق لشعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله . ان وجهة نظر ماليزيا معروفة تماما فيما يتعلق بهذه المسألة . وتود حكومتى ان تؤكد من جديد ادانتها القوية للمهانات التي لا توصف التي يعاني منها شعب ناميبيا في ظل نظام جنوب افريقيا العنصرى ، واعمال التعنت التي يقوم بها ذلك النظام ضد ارادة المجتمع الدولي . ومازلنا مقتنعين بأن جنوب افريقيا لا تنوى على الاطلاق التخلي عن حكمها القمعي غير الشرعي في ناميبيا . ولكن من المستحيل ان يتحقق امل جنوب افريقيا في تحقيق وهمها الكبير المتمثل في السيطرة الدائمة على اراض لا تخصها ، شرعا أو قانونا .

وتود ماليزيا ، حكومة وشعبا ، أن تؤكد من جديد تأييدها القاطع للمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، ولشعب ناميبيا نفسه في كفاحه العادل والشجاع في سبيل الحرية والاستقلال . اننا مازلنا على ثقة من أن تضحيات هذا الشعب وتفانيه وتحمله لن تذهب سدى .

وفي نفس الوقت ، تود ماليزيا ان تسجل تقديرها العميق للمساهمات القيمة والجهود الدؤوبة التي بذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والأمم المتحدة عموما ، لتحقيق الاستقلال والسلام الدائم في ناميبيا . وتؤيد ماليزيا بشكل قاطع وتوى كل جهود وترارات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة بهذه المسألة . ونؤكد من جديد على ان ترار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يجب ان يظل الأساس لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بالوسائل السلمية .

ويجب الا يغرب عن بال المجتمع الدولي اننا نعيش اكثر فأكثر في عالم لا يجوز ان تترك فيه أزمة من هذا القبيل دون حل ، والا أدت ، لا الى كارثة كبرى فحسب ، بل والى وضع العقبات ايضا أمام تعزيز المنظمات والعمليات التي انشئت من اجل توطيد السلم العالمي . لذلك ، نطالب جنوب افريقيا ان تمتثل ارادة المجتمع الدولي لتحقيق السلام ، معبرا عنها من خلال الأمم المتحدة والمحافل الأخرى .

السيد ماندا لثوندهت (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

بعد انشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، تولدت آمال عريضة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واحترام العدالة والحقوق الأساسية للانسان وكرامته وتيمته .

الا انه بالرغم من كل الجهود الحميدة التي بذلتها منظماتنا ، مازالت بعض

الدول الأعضاء تعرقل حتى يومنا هذا تنفيذ هذه المثل العليا النبيلة عن طريق استخدام الحيل والزرع . وينطبق هذا دون شك على دولة جنوب افريقيا العنصرية الاستعمارية التي مازالت تبقي شعب ناميبيا تحت نير سيطرتها الظالمة وغير الشرعية متحدية بذلك مختلف القرارات والمقررات التي اصدرتها الأمم المتحدة .

والحقيقة انه منذ عام ١٩٢٠ ، عندما خولت عصبة الأمم المتحدة جنوب افريقيا

الانتداب على ناميبيا ، تامت جنوب افريقيا بتطبيق قوانينها وممارساتها المشينة في مجال التمييز العنصرى في الاقليم بشكل ذكي وتدرجي . وكان عام ١٩٤٨ نقطة تحول حاسمة في السياسة الاستعمارية التي تنتهجها جنوب افريقيا بسبب تولي الحزب الوطني لجنوب افريقيا مقاليد السلطة وجاء معه بالفصل العنصرى ، هذا البلاء الذى اعتبره المجتمع الدولي جريمة ضد الانسانية ، وهو وصف تحاول بعض من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ليست من اقلها سطوة ، ان تخفف من حدته عن طريق الابتزاز في كل اجهزة المنظمة .

ومازال نظام الفصل العنصرى الاجرامى قائما في ناميبيا ، ومستمرا في مصادرة حق

الحرية وتقرير المصير لشعب لا يطلب الا العيش في سلم والتمتع بثروات اقليمية التي سلبها واستغلها وبدد ها زعما جنوب افريقيا المتعنتون الاستغلاليون .

اننا على يقين من ان كل واحد من الحاضرين في هذه القاعة قد قرأ او سمع الروايات المثيرة للاشمئزاز التي تصف المعاملة اللاانسانية التي ينزلها نظام جنوب افريقيا العنصرية بشعب ناميبيا . اننا نعلم ان بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة شديدة التأثر - فيما يقال - بالحالات التي تثير مشاعرنا ، ولا يسعنا الا التساؤل عن السبب في أن قضية ناميبيا لا تثير فيها أية مشاعر ، ولماذا تواصل تلك الدول ، على النقيض من ذلك تماما العمل على تدهور هذه القضية . واذا استرسلنا في هذا التفكير يمكننا ان نتساءل عما اذا كانت المشاعر سوداء ام بيضاء . اننا نترك للعنصريين في جنوب افريقيا وحلفائهم الاجابة عن هذا السؤال .

وما زالت تطبق على النامبيين عقوبات مخزية وتاسية فيتعرض المناضلون من اجل الحرية وقادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، والمتعاطفون معهم لمعاملة وحشية ، فيقبض عليهم ويحتجزون ويرحلون الى سجون جنوب افريقيا وغيرها من المراكز المخصصة لذلك - وأشهرها جزيرة روبين - وتطبق عليهم احكام القانون الاستعماري . وللقضاء على حركة الكفاح الوطني التحرري التي يخوضها شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ، سن نظام بريتوريا الاستعماري توانين ولوائح عنصرية شديدة القسوة على غرار مثيلتها المطبقة في جنوب افريقيا . وتفرض هذه التوانين اخطر العقوبات ، منها الحكم بالاعدام ، والسجن لمدد طويلة ، والاعتقالات الجماعية ، والسجن مدى الحياة بدون محاكمة ، على أعضاء سوابو والمتعاطفين معهم .

وتطبيقا لهذه التوانين ، يحق للشرطة والجيش ايضا تحريم كل انواع التنظيمات والمطبوعات التي تعارض احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . وأود أن استشهد هنا بصفة خاصة بقانون الارهاب الذي صدر في عام ١٩٦٧ واعلاني AG9 وAG26 التي تستخدم بصراحة للقضاء على أي نشاط سياسي في ذلك البلد .

وحتى لا يعلم المجتمع الدولي على وجه الدقة تلك الممارسات ، زاد نظام الفصل العنصرى من اللجوء الى نظام وضع مناضلي سوابو تحت التحفظ في منازلهم . فبمجرد خروج اى شخص من هؤلاء المناضلين من السجن تحدد اقامته فورا في منزله ويمنع تماما من استقبال اى زائر او الاشتراك في اى اجتماع ايا كان . ومن الامور الاكثر ايلا ما عطيات اختفاء المسجونين السابقين التي اصبحت امرا عاديا .

ويقول تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا :

" تذكر الأنبا ان ٢٠٠ شخص قد اعتقلوا في آذار/مارس ١٩٨٢ ،
بتهمة اجتياح حدود الغير في احيا العزاب في كاتاتورا خارج ويندهوك . .
وتم اعتقال ٤٤٧ من " المقيمين غير الشرعيين " اثناء غارات الشرطة على كاتوتورا
في الفترة الواقعة بين حزيران /يونيه وآب/اغسطس ١٩٨٢ . . . واحيا العزاب
هي مساكن دون المستوى يجب ان يعيش فيها الافريقيون العاملون او الذين
يبحثون عن عمل في " المناطق الخاضعة للشرطة " ، بعيدا عن اسرهم ،
ولا يسمح رسميا لغير الاشخاص الحائزين لتراخيص بالاقامة هناك حيث تقبوم
الشرطة بغارات منتظمة عليها . " (٨/38/24 ، الفقرتان ٦٣٧ و ٦٤٥) .

ويقول نفس التقرير انه وفقا للدلة التي جمعتها سوابو ، يحبس كثير من
المحتجزين الناميبين في سجون سرية ومسكرات اعتقال توجد في مناطق الغابات
الكثيفة في مقاطعتي اوتافي وفروتفونتين . ويعتقد ان عديدا من السجناء محتجزون
في زنانات تحت الارض . (٨/38/24 ، الفقرة ٦٤٠) .

وبالرغم من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٣٧ الف الذى اعتمد بناء على توصية
من مجلس الامم المتحدة لناميبيا والذى يطلب ان تقوم جنوب افريقيا فورا بالافراج
عن كل المسجونين السياسيين الناميبين ، يواصل نظام بريتوريا بلا هوادة تنفيذ
خطته الوحشية لذلك الاقليم .

ويمثل الافراج عن انديجا تهفويا تهفو ، الامين العام لمنظمة سوابو ، بعد قضاة ١٨ عاما في السجن ، انتصارا للحملة الدولية التي شنت من اجله . وقـــد اسعدنا جدا استقباله في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . وكما نعلم جميعا ، تملك ناميبيا امكانيات اقتصادية هائلة . وتحتوى تربتها التحتية على اليورانيوم - وهي في الحقيقة تعد من اكبر المنتجين العالميين لهـذا المعدن . كما ان لديها الماس والمنغنيز والنحاس والنقصير ومعادن اخرى . وزراعتها مزدهرة ، ولديها مصائد اسماك ممتازة . بيد ان هذه الثروات يسيطر عليها المستوطنون العنصريون من جنوب افريقيا وحلفاؤهم ، وهم يستغلونها بالقوة وبدون وجه حق . ووفقا لما ذكره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، اصبح الاقتصاد الناميبى نتاج عقود طويلة من الاستغلال للموارد الطبيعية الواسعة وللقوى العارطة الافريقية في ذلك الاقليم من جانب جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الاجنبية الاخرى . وتتمتع الشركات الاجنبية هناك بمزايا مختلفة من بينها ان النظام الضريبي أخف وطأة من النظام السائد في جنوب افريقيا ، وهناك ترتيبات افضل لاستهلاك رأس المال ، ولا توجد قيود على انتاج المواد الخام ، وليس هناك التزام بتصنيع المعادن محليا او باعادة استثمار الارباح في الاقليم .

وقد وجدت الشركات عبر الوطنية من كل الانواع مرتعا طيبا لها في ناميبيا . وقد يتوهم المرء ان شعب ناميبيا يحصل على بعض الخير من وجود هذه الشركات ، بيد أن ذلك أمر ابعد ما يكون عن الحقيقة . فالشركات عبر الوطنية ليست ملزمة بأى حال باستثمار جزء من ارباحها الواسعة في تنمية الهياكل الاساسية لناميبيا او في اى غرض آخر ، الامر الذى ترتب عليه وجود فجوة واسعة بين الناتج المحلي الاجمالي للاقليم والناتج القومي الاجمالي .

ولنأخذ قطاع التعدين على سبيل المثال ، وهو قطاع موجه للتصدير بأكمله ، ويشكل . ٥ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي . وهو يعتبر المصدر الرئيسي

لحصيلة النقد الاجنبي ، اذ انه يدر ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من هذا النقد . ومع ذلك ، لم تحصل ناميبيا الا على ٢١ مليون راند ، او ما يعادل ٢ر٣ في المائة من مبيعات المعادن ، عدا الماس ، التي بلغت ٩٢٠ مليون راند في الفترة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨١ .

وبلغ النظام الاقتصادي حدا اصبح معه السكان السود اكثر فقرا والسكان البيض اكثر غنى ، بينما تجني الشركات عبر الوطنية ارباحا طائلة . وحددت قرارات الجمعية العامة ٣٥/٣٢ بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ و ٤٠/٣٣ بتاريخ ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ و ٤١/٣٤ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ و ٢٨/٣٥ بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ و ٥١٢/٣٦ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، عددا معيناً من البلدان الغربية واعتبرتها الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا .

ووفقا لنفس المصدر ، يوجد اكثر من ٨٨ شركة عبر وطنية تعمل في ناميبيا . وتستفيد هذه الشركات ، كما اسلفنا ، من معاملة تفضيلية يوفرها لها نظام جنوب افريقيا . وفي مثل هذا السياق ، الذي يخضع فيه السلوك لتوجيه المصالح الذاتية ، يكون من السهل لنا ان نفهم السبب في اصرار نظام الفصل العنصرى على عدم الامتثال لقرارات الامم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة .

واذا استمر استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا بالمعدل الحالي ، فانه يخشى من ان تستنزف هذه الموارد قبل ميعادها بوقت طويل . وفيما يتعلق بمصادر الاسماك على سهيل المثال ، ارتفعت اصوات الهلع ، لتعرب عن اسفها للحالة المأساوية التي تزدت فيها مصادر السردين والانشوجة التي تستغل استغلالا طائشا ، مما ادى الى خراب مناطق الصيد الرئيسية ، وتحت اغراء عوامل الفساد ، زادت حصص الصيد زيادة هائلة تفوق بكثير ما تسمح به لوائح الصيد .

ويجرى يوميا انتهاك المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، والقرار ٢٣٣/٣٧ الذى تدين فيه الجمعية العامة بقوة أنشطة جميع المصالح الاقتصادية الاجنبية العامة في ناميبيا في ظل ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية .

وقد اقامت جنوب افريقيا ، بفضل دعم حلفائها الغربيين ، نظاما دفاعيا ضخما في ناميبيا ، يتراوح مداه ما بين حماية منشآت التعدين والعسكرة الشاملة لاقليم ناميبيا . وهناك ، على سبيل المثال ، برنامج امني في مناجم روسنغ التي تملكها شركة روسنغ لليورانيوم ، نتيجة لاتفاق ابرم بين نظام جنوب افريقيا والمسؤولين عن تلك الشركة . وطبقا لهذا البرنامج ، تم تنظيم وحدة شبه عسكرية تضم ٦٠ رجلا معدة للتصدى لأى قلاقل اجتماعية قد تحدث في اى وقت .

ووفقا لما ذكره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا زاد تعزيز القوة العسكرية في ذلك الاقليم زيادة كبيرة بحيث اصبح هناك جندي عنصرى لكل ١٢ مواطنا من اهالي ناميبيا . وتقدر قوات جنوب افريقيا هناك بنحو ١٠٠٠٠ مقاتل يعسكرون في ٩٠ قاعدة تقريبا ، اكبرها قواعد ويندهوك وخليج والفيس وغروتفونتين واوميغا ورواكانا ومباشا وهلم جيرا . وتزداد هذه القوات مع الاستعدادات التي تجريها جنوب افريقيا لتقوم باعمال عدوانية على الدول المجاورة انطلاقا من اقليم ناميبيا .

وينبغي ان يعلم المجتمع الدولي ايضا ان بريتوريا تستخدم المرتزقة بشكل متزايد ، كما انها فرضت الخدمة العسكرية الاجبارية في ناميبيا بغية توطيد ادارتها الاستعمارية . ونعلم جميعا ان تلك الدولة دخلت بالفعل في العصر النووي .

ويخشى ان تتعرض ناميبيا ، متى تحقق استقلالها ، لهجمات تشنها جنوب افريقيا من خليج والفيش ، وهو ميناء ناميبى يحاول النظام الاستعمارى ضمه . ولكي يحبط مجلس الأمن فكرة الضم الشيطانية هذه ، اتخذ في ٢٧ تموز/ يولييه ١٩٧٨ القرار ٤٣٢ (١٩٧٨) الذى اعلن فيه انه يجب تأمين السلامة الاقليمية لناميبيا ووحدها باعادة خليج والفيش الى اقليمها ،

" . . . انه يجب على جنوب افريقيا الا تستخدم خليج والفيش بأى طريقة يمكن ان تضر باستقلال ناميبيا " .

واليوم ، حولت ناميبيا الى حامية عسكرية ضخمة ، يتغشى فيها الارهاب ، ويمارس فيها جيش جنوب افريقيا جميع انواع الارهاب ضد الشعب المسالم والبرئ . ويتعرض القرويون للتعذيب والقتل ؛ وتتعرض ممتلكاتهم للنهب ونساؤهم للاغتصاب ؛ وقد يحدث هذا في اى وقت .

اما وقد فرض على الشعب الناميبى ان يواجه هذه المعاملة ، فقد اضطر عدد كبير منه الى البحث عن منفى في البلدان المجاورة . فعلى سبيل المثال ، يقدر ان هناك ما يربو على ٧٠ الف لاجئ موجودون الآن في انغولا واكثر من ٨٠٠٠ لاجئ في زامبيا ، كما ان هناك عددا من اللاجئين في بوتسوانا وغيرها من البلدان المجاورة . وتقوم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ببذل كل ما تستطيع ، ليس فقط لتلبي الاحتياجات الضرورية للاجئين ، بل لتوفر لهم ايضا التعليم والتدريب السياسى الضرورى لتعمير البلد بعد استقلالها .

واننا نعتقد انه يجب ان يستمر المجتمع الدولى في تقديم الدعم للجهود ، التى تبذلها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ليتسنى لها اكمال عملها فتحقق بذلك هدفها النهائى ، وهو استقلال ناميبيا .

لقد شاركت جمهورية الكونغو الشعبية ، مع ١٢ بلدا آخر ، في برنامج تقديم المنح لناميبيا في الفترة من ١ تموز/ يولييه ١٩٨٢ الى ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٣ ، ولا

يتوقف جهد الحكومة الكونغولية في مساعدة ناميبيا على تأمين حقها في تقرير مصيرها عند هذا الحد . فقد قدمنا ايضا دعما معنوياً ، وسيزداد دعمنا في الايام القادمة . ويؤيد وفد الكونغو الاعلان الوارد في البيان الختامي لاجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الحاضرين في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، الذي انعقد في نيويورك من ١ الى ٥ تشرين الاول / اكتوبر الماضي ، وقد جاء فيه ان الوزراء ورؤساء الوفود :

" . . . اعادوا تأكيد مسؤولية الامم المتحدة الاساسية ازاء ناميبيا ، وأكدوا من جديد ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ما زال يشكل الاساس الوحيد لتسوية سلمية " (٨/39/560 ، الفقرة ٣٥) .

ان مشكلة ناميبيا تحتل مركز الصدارة بين مشاغل السلطات الكونغولية . وهذا هو السبب الذي يدعو وفد جمهورية الكونغو الشعبية لفاشدة الدول الغربية المعنية ان توقف العون الذي تقدمه لنظام الفصل العنصرى ، واننا نناشد الرأى العام الدولي ان يشارك على نحو اكثر نشاطا في معارضة التصميم المكيفلي لجنوب افريقيا بغية ان تنضم ناميبيا في النهاية اليها في مجتمع الدول الحرة ذات السيادة .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل مدة قصيرة ، نظرت الجمعية العامة في سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها جنوب افريقيا وآثارها على شعوب الجنوب الافريقي ، ولا سيما الشعب الناميبى . وقد اجمع المتكلمون على ادانة نظام جنوب افريقيا العنصرى لنشره سياسة الفصل العنصرى اللانسانية في اقليم ناميبيا الدولي وباخضاعه السكان الاصليين في الاقليم للاضطهاد العنصرى والاستغلال الاستعمارى . والآن تتناول الجمعية العامة قضية ناميبيا كبند منفصل بغية التوصل الى حل مناسب لهذه المشكلة الحادة .

ان الحالة السائدة في ناميبيا ومن حولها حالة غير طبيعية بكل تأكيد وأصبح من العسير تحملها أكثر من ذلك . فبعد ١٨ عاما من انهاء انتداب جنوب افريقيا ، يواصل نظام بريتوريا العنصرى احتلال الاقليم بصورة غير مشروعة ويتحدى الامم المتحدة والمجتمع الدولي ويستخف بغطرسة بقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وبمطالبها العادلة . واليوم ، حولت ناميبيا كلها الى مستعمرة لجنوب افريقيا ، نشاهد فيها مظاهر اسوأ اشكال الاستعمار والاحتلال والفصل العنصرى . ويجرى استغلال ونهب الموارد البشرية والطبيعية للاقليم من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى والاحتكارات الامبريالية دون هوادة .

كما تقمع بوحشية مقاومة الشعب الاصلي وكفاحه العادل من اجل الحرية والاستقلال ولكي تعزز السلطات العنصرية احتلالها غير المشروع واستعمارها وسيطرتها العنصرية على الاقليم ، تجرى هذه السلطات بصورة مكثفة تعزيزات عسكرية واسعة النطاق ، بل وتلجأ حتى الى استخدام المرتزقة . وعلاوة على ذلك ، يجرى استخدام الاراضي الناميبية لشن اعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

والى جانب استخدام القوات ، يلجأ نظام بريتوريا العنصرى ، في تجاهل تام لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، الى جميع اشكال المناورات لاطالة هيمنة العنصرية ، بما في ذلك سياسة انشاء البانتوستانات والاسيتطان الداخلي واساليب كسب الوقت بمختلف الذرائع ، وذلك لتجاوز الامم المتحدة والتقليل من اهمية قراراتها لاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى يشتمل على خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وهي الاساس الوحيد المقبول للتوصل الى تسوية سلمية وعادلة لقضية ناميبيا .

ومنذ اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تواصل جنوب افريقيا عرقلة استقلال ناميبيا .
 وبالإضافة الى الاصرار على ربط استقلال ناميبيا بأمور خييلة وغير ذات صلة به يطالب نظام
 بريتوريا الان بأن تقوم المنظمة الشعبية لا فريقا الجنوبية الغربية بالقضاء على السلاح من جانب
 واحد ، وأن تتوقف عن نضالها الذي اعترف المجتمع الدولي بشرعيته وتسهم في خنق
 بريتوريا الشريرة لايجاد حل مزعوم للمشكلة الناميبية خارج اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥
 (١٩٧٨) .

ومن كل هذا يتضح بجلالة ان جنوب افريقيا ليست لديها أية نية للانسحاب من
 ناميبيا . وفي الموقف الراهن يتعين على المجتمع الدولي بشكل أكثر الحاحا أن يضعف
 جهودها ليمكّن شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال
 دون مزيد من الابطال .

وكما ذكرنا مرارا يرجع السبب في مواصلة الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وفي تكرار
 أعمال العدوان على الدول المجاورة من جانب جنوب افريقيا والصدأ الذي علا خطة الأمم
 المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الى سياسات الكيل بمكيالين التي تتبعها الولايات المتحدة
 والدول الغربية الأخرى الماضية في تعاونها الوثيق مع النظام العنصري في جنوب افريقيا
 في كل المجالات بما في ذلك المجال النووي . وفي هذا الصدد أود أن أشير بصفة
 خاصة الى الدور السلبي الذي تلعبه الولايات المتحدة في هذه المسألة . فبالإضافة الى
 المعونة السخية التي تقدمها الولايات المتحدة الى النظام العنصري ، أطقت هذه الدولة
 مرارا اعتماد تدابير فعالة في الامم المتحدة ، وتبنت ما يسمى سياسة الارتباط البنائي ،
 وأصرت على ربط انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا . بأمور خييلة وغير ذات صلة به ومنها
 انسحاب الفصائل الكومية من أنغولا ، فشجع كل ذلك نظام بريتوريا وجراءه على تعنته
 وتشبثه باطالة سيطرته على ناميبيا .

وأي تأييد ، مباشر أو غير مباشر ، لمناورات نظام بريتوريا العنصري لتأخير
 الاستقلال الحقيقي لناميبيا أولا خافة الدول الافريقية المستقلة ، لا يعد فقط عملا عدائيا
 ضد هذه الدول بل هو أيضا تحد للمجتمع الدولي .

والي جانب اداة سياسات جنوب افريقيا للاحتلال والفصل العنصرى والسيطرة المنتهجة في ناميبيا ينبغي أيضا اداة حلقة وشركاء جنوب افريقيا بوصفهم شركاء فسي السياسات الاجرامية لنظام بريتوريا . وشارك وفد بلادى في المطالبة بتوقيع الجزاءات الالزامية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على جنوب افريقيا . ورغم استمرار القمع الوحشي وارهاب الاحتلال ، يخوض شعب ناميبيا نضاله البطولي من أجل الحرية والاستقلال بقيادة مثله الشرعي الوحيد للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وشعب ناميبيا مثل أى شعب آخر له الحق في الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية لبلاده التي تتضمن خليج والفيس والجزر الساحلية .

ويسود الوفد المنغولي أن يعيد التأكيد على تأييده القلبي لنضال الشعب الناميبى العادل ضد الامبريالية والفصل العنصرى والاستعمار وان يعرب مرة أخرى عن تعاطفه وتضامنه مع شعب ناميبيا وكل الوطنيين الناميبيين . ونعرب عن تضامنا أيضا مع الموقف الحازم والمرن الذى تقفه دول خط المواجهة في تعاملها مع جنوب افريقيا ونيدى اعجابنا به ، وهذا ما تجلى بوضوح في الاقتراح الاخير الذى تقدمت به حكومة جمهورية أنغولا الشعبية .

وفي الختام نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام وللمجلس الامم المتحدة لناميبيا وللمجنة الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على جهودهم الدؤوبة لتحقيق الحرية والاستقلال لشعب ناميبيا .

ونقدم تأييدنا الكامل للتوصيات الواردة في تقرير مجلس ناميبيا الذى أعد واعتمد بإرشاد السفير بول لوساكا المشهود له بالخبرة والتفاني .

السيد جانكو (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مواصلة

جنوب افريقيا احتلالها غيرالشرعي لناميبيا يعتبر من أكثر بقايا الاستعمار خزيا في عصرنا والحل العادل والنهائى للمسألة الناميبية مسألة لا تشغل الشعب الناميبى وحده وهو الذى يتحمل عبء الاحتلال العنصرى على كاهله ، وتحمله مثله شعوب افريقية أخرى ، بل انها تشغل أيضا جميع الشعوب التي تعتز بالخبرة والسلام والعدالة في العالم بأسره .

وعند ما يد بين ممثلو مختلف البلدان الديمقراطية المحبة للسلام — خلال مسداولات هذه الدورة — سياسة الفصل العنصرى العنصرية التي يمارسها الفاشيون في جنوب افريقيا ، فانهم يقدمون في نفس الوقت أدلة جديدة تشهد على تعزيز اعمال القمع الوحشية التي يقوم بها نظام بريتوريا . وخلال العام الماضى واصل العنصريون في جنوب افريقيا تشدد قبضتهم على الاقليم بممارسة سياسة الفصل العنصرى البغيضة بمزيد من الوحشية ضد شعبي ناميبيا وآزانيا . فالاقتالات التعسفية والتعذيب الوحشي والاعدام اصبحت من الاحداث اليومية . ان الشعب الناميبى يعاني من أعمال الابهادة القاسية التي تستهدف تصفيته الكاملة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سلام (اليمن) .

A/39/PV.81
123-125

ان نظام بريتوريا الفاشي ان يعمن في غطرسته وفي الاستخفاف بالرأى العام العالمي وان يتجاهل بشكل سافر القرارات والمقررات التي اعتمدها الأمم المتحدة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن أو في غيرها من المحافل الدولية يكشف بصورة متزايدة عن طابعه الحقيقي ودوره كشرطي للامبريالية الأمريكية في الجنوب الافريقي وكنصير لمصالح الاستعمار الجديد والشركات متعددة الجنسيات والرجعية العالمية ، ويتضح من ذلك ان هذا النظام الفاشي ليس لديه بل ولم يكن لديه على الاطلاق أدنى نية أن يعدل طوعا عن سيطرته الاستعمارية على ناميبيا . وعلى النقيض عززت جنوب افريقيا احتلالها العسكري لذلك البلد وتمادت في استغلاله اقتصاديا .

وما زالت المطامح المشروعة للشعب الناميبى ومطالبه العادلة في الحرية والاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية ، تصطدم بعقبات جديدة لا حصر لها بسبب المؤامرات والمكائد التي يديرها نظام جنوب افريقيا الفاشي وغيره من الدول الامبريالية التي تسانده ، وقد أصبح من الجلي تماما أن جنوب افريقيا وحلفاءها ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، لا يهتمون بل ولم يهتموا على الاطلاق بتسوية المسألة الناميبية . ذلك انهم لا يهتمون الا بتسوية تكون مقبولة لهم وتمشية مع نظام الفصل العنصرى ؛ وذلك تقتصر مهمة القوى الامبريالية والرجعية على دعم جنوب افريقيا في ادامة احتلالها الاستعماري لناميبيا ، ولا يقدم هذا الدعم في الميدان السياسي فحسب بل يقدم ايضا في الميدان العسكرى . ان آلة الحرب التي في ايدى عنصري جنوب افريقيا تزود بالمعدات وما زالت تتلقى السلاح من سادة هؤلاء العنصريين في واشنطنون الذين لا يدخرون من جانبهم اى جهد في امداد جنوب افريقيا بكل عون عسكرى بغية تحقيق مصالحهم الخاصة . ان هذا الدعم الشامل الممنوح لجنوب افريقيا من قبل الدول الامبريالية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية هو الذى جعل فاشي بريتوريا أكثر صلفا ودفعهم الى التمادى في تطبيق سياستهم العنصرية .

اما الامبرياليون الاشتراكيون السوفييات فهم برغم كل ما أمير من ضجة فوظائية حول المعونة التي يزعمون تقدمها للشعب الناميبى وغيره من الشعوب الافريقية ، ليسوا في واقع الأمر سوى أممداقا زائفين لتلك الشعوب . ذلك أنهم يبذلون أقصى ما في وسعهم للتغفل

داخل حركات التحرر الوطني بغية تحقيق ما يريهم .

ويؤيد الوفد الألباني الرأي القائل بأنه لن يمكن التوصل الى حل حقيقي لمسألة ناميبيا عن طريق المفاوضات ووفقا لمخططات ومناورات أعداء الشعب النامبيي . ويجب على جنوب افريقيا ان تسحب قواتها فورا والى الأبد من اقليم ناميبيا وان تنبذ سياستها العنصرية والعدوانية حيال بلدان منطقة الجنوب الافريقي . وينبغي في الوقت ذاته انهاء تدخل الدولتين العظميين الرئيسيتين في ناميبيا ووضع حد لمكائدهما ومنح الشعب النامبيي حقه في تقرير المصير .

ويتضح من مجريات الأمور وسير الأحداث الأخيرة ان الكفاح المستمر هو السبيل الوحيد والعادل الذي يمكن أن يتيح للشعب النامبيي نيل حقوقه وولوج مطامحه . وسهما كانت الصعوبات والعقبات المؤقتة الناجمة عن مؤتمرات وتدخل الدولتين العظميين وغيرهما من الدول الامبريالية في افريقيا ومهما كانت الجهود التي يبذلها عنصريو بريتوريا لقمع كفاح الشعوب ، فان شعب ناميبيا سيحقق حتما مطامحه المشروعة . ان الشعب النامبيي وغيره من الشعوب الافريقية حظيت في نضالها الطويل والعادل وستظل تحظى بتأييد وتضامن كل الشعوب النائرة والتقدمية والمحبة للسلم في جميع أنحاء العالم . كما انه يحظى بالتأييد الكامل من جانب الشعب الألباني الذي عارض وما يشكل قاطع المناورات الامبريالية المختلفة الرامية الى تأخير استقلال ناميبيا .

وختاما ، يود وفد جمهورية ألبانيا الشعبية الاشتراكية ان يؤكد مرة اخرى ان شعب ألبانيا وحكومتها سيظلان يدينان بكل قوة السياسة الاستعمارية التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصري حيال ناميبيا . ونحن مقتنعون بأن الشعب النامبيي سيتمكن من خلال نضاله بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من دحر هجمات ومؤامرات ومكائده عنصريو جنوب افريقيا والامبريالية والرجعية العالمية ، وسينال كامل حرته واستقلاله وسيادته .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضى أكثر

من ثمانية عشر عاما منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٩ الذي انتهى بموجبه انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا

وتولت المسؤولية المباشرة عن هذا الاقليم . ومقتضى القرار ٢٢٤٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/ مايو ١٩٧٦ انشأت الجمعية العامة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ليدير الاقليم باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة وليقود شعب ناميبيا نحو تحقيق استقلاله الكامل .

واذا ما ابداه نظام جنوب افريقيا الاستعماري العنصرى من تحد صلف لذلك القرار وما تلاه من قرارات الجمعية العامة ، التمس فتوى محكمة العدل الدولية بغية التحقق مما اذا كانت الامم المتحدة مخولة قانونيا وسياسيا حق تولي المسؤولية المباشرة عن هذا الاقليم بانها انتداب جنوب افريقيا الذى أسندته اليها عصبة الأمم . وفي الفتوى المؤرخة في ٢١ حزيران/ يونيه ١٩٧١ قطعت محكمة العدل الدولية بما لا يدع مجالا للبس بأن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة باعتماد القرارين ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، و ٢٢٤٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/ مايو ١٩٦٧ تتمشى تماما ومبادئ النظام القانوني الدولي .

وقد اعتمد مجلس الأمن والجمعية العامة منذ ذلك الحين عشرات القرارات التي تطالب بأن تسحب جنوب افريقيا فوراً وبدون شروط ادارتها الاستعمارية وقواتها المسلحة من الأراضي الناميبية .

صفية وضع حد لاستنزاف الدول الاستعمارية والاحتكارات الرأسمالية عبر الوطنية ثروات ناميبيا ومواردها الطبيعية ، أصدر مجلس الامم المتحدة لناميبيا مرسومه الاول المؤرخ في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ .

واذا تعذرت نظام الفصل العنصرى في رفض الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ، اعتمد مجلس الأمن القرارين ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ و ٤٧٣ (١٩٨٠) المؤرخ في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ اللذين يفرضان جزاءات عسكرية على جنوب افريقيا . ومع ذلك لم يتسن حتى الآن اتخاذ أية خطوات هامة ولموسة صوب تنفيذ تلك القرارات التي من شأنها أن تقرب الناميبيين من نيل استقلالهم . وما زالت الادارة الاستعمارية والقوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا باقية في ناميبيا . وما زالت البلدان الامبريالية تمد نظام الفصل العنصرى بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية الشاملة ، وتتصاعد أعمال

القمع والاضطهاد ضد الشعب الناميبي ، وتواصل السلطات الاستعمارية والاحتكارات الرأسمالية عبر الوطنية نهب الموارد الطبيعية والبشرية في ناميبيا مستنزفة بذلك البقية المتبقية في هذه الأرض التعسة . اما ما يشير القلق البالغ فهو انه لا تلوح للمجتمع الدولي ، فيما يبدو ، أية فرصة لوضع حد فورا لهذه الحالة المخزية والمؤسفة .

وغني عن البيان أن الطرف الرئيسي المسؤول عن استمرار الحالة الراهنة في ناميبيا هو نظام جنوب افريقيا العنصرى البغيض الذى يعتمد على استخدام القوة الفاشمة والقمع داخل ناميبيا وعلى اللجوء الى أعمال القرصنة العدوانية والتخويف ضد دول المواجهة وذلك في محاولة لادامة سيطرته الاستعمارية على ناميبيا . بيد أن ذلك ما كان ليضلل المجتمع الدولي وعميه من تأثير بعض العوامل الضارة الموجودة ليس في ناميبيا أو في جنوب افريقيا فحسب بل وأيضا في الولايات المتحدة وبعض البلدان الامبريالية الأخرى .

وتظهر باستمرار شواهد جديدة تثبت ، دون أدنى شك ، وقوع انتهاكات متكررة للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وللمرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، من قبل نفس البلدان التي صوتت تأييدا لتلك القرارات .

ان قرار الاتحاد الاوروبي بتقديم مساعدة اقتصادية للدولة المحتلة في ناميبيا ، والقرض المقدم من صندوق النقد الدولي بما يزيد على بليون دولار الى النظام العنصري في جنوب افريقيا ، لم يؤدي الى احباط مساعدة الاغلبية العظمى في جنوب افريقيا وناميبيا فحسب ، بل ترتب عليهما في نهاية الامر ان الزمرة العنصرية في جنوب افريقيا حولت قدرا أكبر من الموارد لزيادة تسليح آلة الحرب والقمع التي يمتلكها الفصل العنصرى .

ويتضح ذلك من أن نظام بريتوريا زاد من انفاقه العسكرى بنسبة ٢١٤ في المائة في ميزانية ١٩٨٥ / ١٩٨٤ ليتجاوز المبلغ الاجمالي ٣ بلايين من الدولارات .

والى جانب الكميات الضخمة من المعدات العسكرية وغيرها من المواد المرتبطة بهما التي يتم الحصول عليها من بعض البلدان الامبريالية والنظام الصهيوني في اسرائيل ، تمكن النظام العنصرى الاستعمارى لجنوب افريقيا من اقامة شبكة كبيرة من الصناعات الحربية بالتعاون مع حلفاءه .

وهناك تقارير مستمرة تشير الى وجود ترتيبات عسكرية وأمنية سرية بين حكومة جنوب افريقيا وحكومات بعض أعضاء الامم المتحدة ، ووجود خطط لانشاء " منظمة تسمى " منظمة حلف جنوب الاطلسي " يشارك فيها نظام بريتوريا والغرض منها الدفاع عن المصالح الامبريالية في نصف الكرة الجنوبي . وما يشير قلقا بالغا وخطيرا أيضا ، التقارير الموثوق في صحتها بدرجة كافية والمتعلقة بقدره جنوب افريقيا على انتاج الاسلحة النووية وخططها المستمرة لانتاج الاسلحة الكيميائية والبيولوجية (البكتريولوجية) واتقانها . وازا ما ثبتت صحة تلك التقارير ، فان التهديد الذى يمثله نظام جنوب افريقيا العنصرى لامن المنطقة بأكملها . سيكتسب بعدا جديدا بالغ الخطورة من شأنه أن يؤدي لا محالة الى تدهور حاد لمناخ الامن الدولى .

ولا شك أن تلك الخطط ، ما كان لها أن تتحقق بدون التعاون الدبلوماسي

والاقتصادى والعسكرى المقدم الى النظام العنصرى من بعض الدول الامبريالية ، وطسسى رأسها الولايات المتحدة التي تنتهج مع النظام العنصرى ، سياستها المخزية والفسلادرة السامة الارتباط البنأ ، ولا عجب أن ذلك النظام الخارج على القانون يجد نفسه قساراً على الوقوف في مواجهة الأظبية الساحقة من البشرية في تحد تام لحكم المجتمع الدولى .

ومن ثم ، فان استخفاف نظام بريتوريا العنصرى بالرأى العام العالى بصورة متعجرفة ، لا ترجع جذوره الى الطبيعة الاجرامية والبشعة لنظام الفصل العنصرى فحسب ، بل أيضاً الى سياسة أولئك الذين ارتبطوا عالياً بمجربى ذلك النظام ، وهم الولايات المتحدة وبعض حلفائها الامبراليين .

وانذا استمر الاتجاه الحالى المشؤوم دون وقفه ، فان المجتمع الدولى سيواجه حتملاً حالة يكون فيها التوصل الى تسوية ، أقل امكانية بكثير مما قد يبدو عليه الوضع اليوم . وهناك بعض العناصر التي تعتبر جوهر الحالة الراهنة في ناميبيا . وأود أن أركز على تلك العناصر .

أولاً ، تعتبر مسألة ناميبيا ، بالمعنى الكامل للكلمة ، قضية تصفية للاستعمار . ومسئ ثم ، فان قضية ناميبيا هي قضية بين شعب ناميبيا الذى تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والمجتمع الدولى الذى يمثله مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، من جانب ، وبين نظام جنوب افريقيا العنصرى بوصفه الدولة المحتلة من الجانب الآخر . ان محاولة تفسير تلك القضية في سياق المواجهة بين الشرق والغرب محاولة غير مجدية تهدف الى تفويض امكانية التطبيق الكامل لهدأ حق جميع الامم في تقرير المصير والاستقلال .

ثانياً ، طبقاً لتعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة (٣٣٤١ د) (٢٩) المعتمد في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، يشكل استمرار قوات جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا عملاً عدوانياً واضحاً ، ومن ثم ، من حق شعب ناميبيا أن يلجأ الى جميع أشكال النضال ، بما في ذلك النضال المسلح ، لكي يخلص اقليمه من قوات الاحتلال . وفي الوقت نفسه ، فان كسسل العناصر الوطنية التي أسرتها الدولة العنصرية المحتلة خلال ذلك النضال ، يجب أن تتمتع بالتالي بمركز أسرى الحرب بما يتوافق مع بروتوكولات جنيف لعام ١٩٤٩ .

ثالثا ، ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية هي الممثل الوحيد الشرعي والحقيقي لشعب ناميبيا ، وطلبة نضاله من أجل الاستقلال التام . ومن ثم ، فأى محاولة للحصول على الاعتراف والشرعية للسلطات المحلية العملة الخاضعة في هندهوك ، تعد انتهاكا كاملا لأحكام قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

رابعا ، يشكل قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الوحيد لتسوية مشكلتة ناميبيا . وأية محاولة من جانب ما يسمى بغريق الاتصال الغربي أو أى جهة اخرى لتغيير أو تعديل ذلك القرار أو ادخال قضايا خارجية غريبة عنه ولا صلة لها به مثل ما يسمى بالربط أو الموازة أو المعاملة بالمثل ، تشكل انتهاكا صارخا لذلك القرار . ان مخططات الولايات المتحدة وجنوب افريقيا لربط تسوية مسألة ناميبيا بانسحاب القوات الكوية الامية من انغولا ، تعتبر من ثم ، تحديا كاملا لذلك القرار وتستهدف اطالة أمد الفترة التي لا يتحقق خلالها حل للمشكلة .

خامسا ، مجلس الامم المتحدة لناميبيا هو السلطة القانونية الوحيدة القائمة بالادارة في ناميبيا . وبالتالي ، فان أى محاولة لانكار سلطة الامم المتحدة باعتبارها وريثة لعصبة الامم من أجل تغيير المركز القانوني للاقليم أو تصوير القضية على انها قضية اقليم أو اقليمية ، تتعارض مع النظام القانوني الدولي وأحكام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . سادسا ، بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، وقرار الجمعية العامة د.١-٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ ، فان سلامة ووحدة أراضي ناميبيا تتضمن بالقطع خليج والفيس وجزيرة بنغون والجزر الاخرى الواقعة مقابل الساحل الناميبي . وأى محاولة لفصل تلك المناطق عن ناميبيا القارية ، تعتبر بالتالي غير قانونية واطلة ولاغية .

سابعا ، بما أن حكومة جنوب افريقيا قد تحدت باستمرار قرارات مجلس الامم والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي ان تفعل ذلك ، تخرق الالتزامات التي قطعها على نفسها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، فان مجلس الامن يستطيع وجب عليه في رأينا ، أن يفرض ، دون مزيد من الابطال ، الجزاءات الشاملة والالزامية ضد تلك الحكومة بموجب البند

المابع من ميثاق الام المتحدة ، وأن يضع جد ولا زمنيًا لتنفيذ خطة الام المتحدة لناميبيا .

وتعتقد حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يسمح باضاعة مزيد من الوقت في المناورات التسوفية التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا العنصرى والمتعاونون معه من الابراليين . ويجب تقديم جميع أشكال المساعدة والتعاون الى سوابو والمؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ودول خط المواجهة ، وذلك بهدف تمكينها من تكثيف نضالها ضد الحكم الاستعمارى لجنوب افريقيا في ناميبيا ، ومن أجل استئصال نظام الفصل العنصرى اللانسانسى في جنوب افريقيا ، والدفاع عن أراضيها ضد أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار المتكررة التي يقوم بها ذلك النظام .

وختامًا ، نود أن نسجل تقديرنا للأمين العام ولمجلس الام المتحدة لناميبيا على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها باسم المجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقلال المبكسر لناميبيا وشعبها .

السيد رودريغو (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عند مسأ
اعتمد مجلس الامن بالاجماع قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) علّقنا عليه آمالا كبارا . ان أن المجلس
في ذلك القرار لم يتمكن من التوصل فحسب الى اتفاق بشأن قضية أساسية تحظى بالاهتمام
الدولي وهي استقلال ناميبيا ، بل أنه نجح أيضا في اعتماد خطة شاملة لتنفيذه ، وقصد
توصلت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وهي الممثل الحقيقي الوحيد لشعب
ناميبيا ، وجنوب افريقيا ، التي تسيطر على الاقليم بطريقة غير مشروعة ، الى أرضية مشتركة
في اطار ذلك القرار . وكان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يمثل لشعب ناميبيا الذي طالست
معاناته الأمل في الحرية والعدالة والأمل في الانضمام الى المجتمع الدولي بسرعة كدولة
كاملة الاستقلال . وهذا اعتماد القرار ٤٣٥ للأمم المتحدة نفسها انجازا سعيدا لدورها
الفريد كمنظمة تتولى مباشرة المسؤولية عن ناميبيا . حتى أن أشد نقاد الامم المتحدة قد
اعترفوا بأن المنظمة قد أحرزت نجاحا بارزا حقا . كما رحبت منظمة الوحدة الافريقية وحركة
عدم الانحياز والكومنولث وغير ذلك من المنظمات بالقرار بوصفه نصرا حقيقيا بل فوزا للجميع .
والحق أنه قلّما يحدث في المفاوضات المتعددة الأطراف أن يتم التوصل الى اتفلق
على تسوية مشكلة أساسية تعلق ضمير المجتمع الدولي ، ولقد كان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قرارا
من ذلك النوع . ومنذ ذلك الحين أصبح ذلك القرار حجر الزاوية المعترف به عالميا والسدى
ينبغي أن يقوم عليه استقلال ناميبيا في المستقبل . فلا يوجد اذن أساس آخر أو قاعد
اخرى يمكن أن تستعين بها الامم المتحدة في مهمة تمكين أمة كافتحت طويلا لتمارس
حقها في تقرير المصير وتحقيق استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ، من الوقوف على
قد ميا .

ولأسف ، لم يتحقق الأمل الذي مثله القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بتراجع جنوب افريقيا
عن موافقتها السابقة على هذا القرار التاريخي . ومع ذلك سار استقلال ناميبيا في طريق
صعب . وتعرف هذه الجمعية جيدا مصير القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في الفترة التي تلست
اعتماده والمفاوضات المشكوك في أمرها التي جرت مع جنوب افريقيا حول ناميبيا .

ويبدو وضع تنفيذ القرار ٤٣٥ ، أثناء نظر الجمعية الآن في حالة ناميبيا ، ظاهرا بعض الشيء . وليس من الواضح كيف سينفذ ذلك القرار وأي سرعة وعلى أي أساس .
وينبغي علينا ألا نسمح لجنوب افريقيا بأن تعوق جهود الامم المتحدة . فناميبيا هي مسؤولية الامم المتحدة المباشرة الى أن يأتي الوقت الذي تمارس فيه حقها في تقرير المصير وتحصل على استقلالها . ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا هو السلطة الشرعية لادارة ناميبيا ، ونحن نود أن نعرب عن تقديرنا لما قام به المجلس في صدق مراقبة التطورات في الاقليم وابقاء مسألة ناميبيا في منظورها الصحيح أمام المجتمع الدولي ونحن نشكر الرئيس السفير بول لوساكا ، وأعضاء المجلس الآخرين ليقظتهم الدائمة .

وان جنوب افريقيا تواصل احتلال ناميبيا بممارسة القوة الغاشمة في محاولة يائسة منها لتعطيل ما يبذلونه من مجهودات ، الا وهو استقلال الاقليم . وقد استخدمت طرقا عديدة لتعطيل الاستقلال ان لم يكن انكاره تماما ، وللحصول من ناميبيا على أقصى ما يمكن الحصول عليه لخدمة مصالحها .

وقد بذلت محاولات على سبيل المثال للالتفاف حول خطة الامم المتحدة السلمية لناميبيا بتشجيع اجراء تسوية سلمية داخلية زائفة والتخطيط لاقامة ما يسمى بمجلس الدولة بهدف وضع ما يسمى بمشروع للدستور . وليس الهدف من ذلك هو الاسراع بالتقدم في طريق الاستقلال أو تشجيع تشكيل حكومة داخلية ، وانما الهدف هو تشديد قبضة جنوب افريقيا على الاقليم باقامة مؤسسات سياسية زائفة تدين لها بوجودها وتخدم بالتالي مصالح الاقليتين البيضاء . وقد رفضت سري لانكا بحزم ما يسمى اسلوب الربط الذي يبقى بمقتضاء استقلال ناميبيا رهنا باعتبارات خارجية ، مثل الوجود الكوبي في انغولا ، الذي هو من اختصاص كها وانغولا وحدهما .

وينبغي أيضا رفض الجهود الرامية الى تقسيم ناميبيا ، وينبغي أن يكون حصول ناميبيا على الاستقلال على امتداد اقليمها كله ومنه خليج والفيس وجزر بنغوين وغيرها من الجزر المتاخمة للشاطئ .

وجب أن تحمي موارد ناميبيا الطبيعية التي هي ملك متوارث لشعب ناميبيا مسن استغلال ونهب جنوب افريقيا بما ينتهك فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ تموز/ يوليه ١٩٧١ والمرسوم رقم (١) الذي أصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا من أجل حماية موارد ناميبيا الطبيعية ، فلقد عمد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، اسوة بما يفعله في جنوب افريقيا ، الى فرض احوال جمعية قاسية على العمال في ناميبيا وحرمانهم حتى من حق تكوين النقابات . ان اجور وظروف عمل العمال السود هناك لا تتناسب مطلقا مع الأرباح الضخمة التي يجنيها نظام الفصل العنصرى من ناميبيا .

وفي مواجهة هذه الظروف وهذه المكائد من جانب جنوب افريقيا ، وجدت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قوى المعارضة للسيطرة العنصرية على ناميبيا ، وواصلت نضالها لنيل استقلال ناميبيا .

وقد أبدت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية صبرا ونضجا هائلين ، كما أتاحت للنهج السلمي لتحقيق الاستقلال عن طريق التفاوض ، أكثر من فرصة للنجاح . أما جنوب افريقيا نفسها فقد لجأت الى القيام بخدع في المجال الدبلوماسي ، واتبعت في معاملة شعب ناميبيا نهجا يغلب عليه الطابع العسكرى . وعلى هؤلاء الذين يطالبون المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بالتخلي عن الكفاح المسلح أن يوجهوا ذلك الكلام أيضا الى جنوب افريقيا ، وأن يستخدوا ضغطهم القوي لاجبار جنوب افريقيا على احترام مجلس الأمن واحترام التزامه آزاء القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد امين (العراق) : سنشهد في العام القادم مرور ٤٠ عاما على

تأسيس الامم المتحدة و مرور خمسة وعشرين عاما على صدور اعلان منح الاستقلال للسود وال شعوب المستعمرة ، الذى عمّرت به الامم المتحدة عن رغبة وطموح المجتمع الدولي فسي أن تتمتع جميع الشعوب بحقها الطبيعي في التحرر والاستقلال . ورغم التقدم المعسوز في مجال تصفية الاستعمار وانهاك بحصول معظم شعوب العالم على استقلالها ، ووضوح الدول الاستعمارية للأمر الواقع أمام المد التحررى الذى ألهب قارات افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية

فان النظام العنصرى فى جنوب افريقيا لا يزال يقف بتعننت أمام حركة التاريخ و ارادة الشعوب من أجل الحفاظ على سيطرته المقيتسة على الجنسوب الافريقى ، و اقليم ناميبيا بالذات .

كما يوافق عام ١٩٨٤ مرور الذكرى المئوية لاعلان برلين . الذى قسّمت بموجبه القارة الافريقية بين مختلف الدول الاستعمارية ، وخلال هذه السنين الطويلة كان وما زال شعسب ناميبيا البطل يرضخ تحت نير الاضطهاد والاستعمار من قبل نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا . ورغم القرارات والمقررات العديدة التى اتخذتها الامم المتحدة ورغم الاهتمام الدولى على جميع الأصعدة ، الحكومية والشعبية ، فقد ظل هذا النظام مستمرا فى تعنته وتحديسه للمجتمع الدولى فى احتلاله لاقليم ناميبيا الذى يمثل انتهاكا واضحا لميثاق الامم المتحدة وجميع الاعراف والقوانين الدولية ، ومشكل عقبة كبيرة فى سبيل توطيد السلم والأمن والعدالة والاستقرار فى القارة الافريقية بل وفى العالم أجمع .

ان تمارى نظام جنوب افريقيا في احتلاله غير الشرعي وفي استمراره في حرمان شعب ناميبيا من أبسط حقوق الانسان ، وفي استخدامه سياسة القمع والعنف ضد شعب ناميبيا الأعرل ، وفي قيامه بأعمال العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة ، قد خلق وضعاً متأزماً داخل ناميبيا وفي القارة الافريقية ، وأرى الى وجود حالة خطيرة تهدد الأمن والسلم الدوليين .

ان نظام بريتوريا ، في ممارساته وامعانه في ارامة سيطرته على ناميبيا وشعبها الهطل ، يعمل من خلال مناوراته المشبوهه على خلق تجمعات سياسية عميلة مؤيدة لــــه بهدف اضافة الصبغة الشرعية على نظامه ، كما يعمل هذا النظام على اتباع أساليب منها زيارة تواجده العسكري بشكل واسع في ناميبيا عن طريق ادخال الخدمة العسكرية الاجبارية ، وتشكيل جيوش قبلية لتشجيع الحرب الأهلية والقتال بين أبناء الشعب الواحد ، وســـت روح التفرقة والتشتت والتخلف بينهم .

ان هذه السياسة ، التي تفتقر الى أبسط المبادئ الانسانية والقيم الروحانية سياسة تنتهجها جنوب افريقيا وقد تملكها روح التعصب والرجعية والحقن ، فهي تعمد بل تضطر من أجل تبرير وجودها ككيان سياسي ولكي تضمن لنفسها البقاء لأطول فترة ممكنة ، وهي ان طالت في نظر التاريخ قصيرة ، ونقول تضطر الى الاعتماد على مبدأ القوة والغلبة وتنتهج مبدأ شريعة الغاب . لذا ، فنحن لا نعجب من مسعى هذا النظام ، الذى يجرى بمعاونة خاصة من نظام يشبهه الى حد كبير ، الى بناء قاعدة عسكرية ضخمة ، واستماتته من أجل الحصول على القدرة النووية ليس للحفاظ على جوهر هذا الكيان اللانسانى ، بل للامعان في اضطهاد وتعذيب شعب ناميبيا ، وفي بث روح الرعب والقلق في عــــوم القارة الافريقية المناضلة .

لقد حول هذا النظام اقليم ناميبيا الى قلعة عسكرية مسلحة حيث بلغ تعداد قواته العسكرية المحتلة من جيش وشرطة أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص عام ١٩٨١ . ومنذ عام ١٩٨٢ فان أكثر من ٨٠ في المائة من سكان ناميبيا أصبحوا يعيشون في مناطق تخضع للأحكام العرفية ، وأصبح اعلان حالة الطوارئ أمراً معتاداً في جميع الأقاليم .

ان وفد بلارى ، يرى أن من واجب المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة بالذات ، فضح كل من يتعاون مع هذا النظام . ويقع على عاتقنا جميعا اذانة التعاون الوثيق بسين نظامي بريتوريا وتل أبيب في جميع المجالات ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية ، لأن هذا التعاون الخاص يشد من أزر نظام بريتوريا ويدعمه في مجال السياسة الدولية ، ويمده بالسلاح والتكنولوجيا اللذين يحتاجهما لكي يستمر على اصراره في احتلال اقليم ناميبيا ، ويتمادى في تصديه العدواني للدول الافريقية المجاورة وفي تحديه للمجتمع الدولي وللمبادئ حقوق الانسان . ونشهر هنا الى الوثيقة A/38/22/Add.1 المؤرخة في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ التي توضح التعاون الوثيق بين نظامي بريتوريا وتل أبيب في جميع المجالات ، وخاصة في مجالي التكنولوجيا والتسلح النووي . وما زياره رئيس نظام جنوب افريقيا الى الأراضي العربية المحتلة (فلسطين) في الفترة الأخيرة الا دليل واضح على هذا التعاون والتنسيق المستمر بين النظامين العنصريين .

لقد بلغت قيمة الأسلحة والمعدات الحربية التي صدرتها السلطات الاسرائيلية الى جنوب افريقيا منذ عام ١٩٨٢ نحو ملياري دولار ، وهي تشمل مختلف أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية الهجومية والتي تمكن النظام العنصري من احكام سيطرته وطشه وتعسفه على ناميبيا وتأمين تفوقه العسكري على الدول الافريقية المجاورة ، لقد أكدت الندوة المعنية بانقضاء قرن من الكفاح البطولي لشعب ناميبيا التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ تشرين الأول / اكتوبر الى ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ أن نظام جنوب افريقيا قد أصبح واحدا من العشرة الأوائل من الدول المنتجة للأسلحة العسكرية في العالم ، وهو يعمل بكل جدية وبالتعاون مع الكيان الصهيوني لتطوير قدرته النووية . ولقد طور نظام جنوب افريقيا قدرته العسكرية ليس من أجل تحقيق قوة دفاعية بل ليشكل قوة هجومية عدوانية موجهة لشن الحروب ضد حركات التحرر الوطني والدول الافريقية المستقلة .

ان أنشطة المصالح الاقتصادية لجنوب افريقيا وغيرها من المصالح التابعة للدول الأجنبية والشركات عبر الوطنية التي تعمل في ناميبيا ، انما تستهدف فنهب الموارد البشرية والطبيعية لهذا الاقليم . وتعمل على النضوب السريع لهذه الموارد مما يعمل على عرقلة

استقلال ناميبيا في الوقت الحاضر وعلى افتقارها وفقدانها لثرواتها الطبيعية عند حصولها على استقلالها في المستقبل القريب ، وهذا يشكل انتهاكا سافرا لأحكام المرسوم الخاص بحماية الموارد الطبيعية لاقليم ناميبيا الذي أعلنه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ان الشركات الاحتكارية العائدة للدول الغربية واسرائيل التي تقوم باستغلال مناجم اليورانيوم والماس والمعادن الأخرى أصبحت تشكل جزءا أساسيا في عملية النهب والاستغلال الوحشي لثروات هذا الاقليم المستعمر . ان هذه المصالح والشركات تعمل بشكل مؤثر على تحريك الأنشطة المكثفة للدول الغربية الرئيسية في ناميبيا ؛ وبالتالي تعمل على اعاقه حصول شعب ناميبيا على حريته واستقلاله .

ان تعنت جنوب افريقيا ورفضها لقرارى الجمعية العامة ، وخاصة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وحشدها للقوات العسكرية الكبيرة في ناميبيا ، واستمرارها في الأعمال العدوانية ضد اقليم ناميبيا والدول الافريقية المجاورة ، يجعل لزاما على منظمة الأمم المتحدة أن تعيد تأكيد مسؤوليتها القانونية ، عن طريق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الى حين نيل هذا الاقليم المناضل لاستقلاله الوطني وتحرره من السيطرة العنصرية .

وان يؤيد وفد بلادى أعمال ومقررات الأمم المتحدة ، والمؤتمرات والندوات الاقليمية والدولية التي تعلن دعمها وتضامنها مع نضال شعب ناميبيا البطل ، لما لهذه الأنشطة من أهمية كبيرة في دعم التحرر الوطني ونضال الشعوب المستعمرة وتعبئة الرأي العام العالمي ضد الاستعمار والعنصرية والصهيونية ، وتعريفه بما يدور في تلك الاقاليم المستغلة من انتهاك لحقوق الانسان وفرض الأنظمة القسرية على تلك الشعوب ، وخاصة ما يدور في ناميبيا وفلسطين ، فانه يؤكد في الوقت نفسه على ضرورة تكثيف جميع الجهود المخلصة بشكل عملي ، من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وفرض العزلة الحقيقية على نظام جنوب افريقيا ، وبالتالي تمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

اننا بدورنا نؤكد ان قضية ناميبيا هي احدى قضايا تصفية وانهاء الاستعمار ، وانها تقع ضمن أحكام اعلان الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . لذلك ، فان أية محاولة ترمي الى جعل مسألة ناميبيا تعامل على انها جزء من الصراع بين المعسكرين الدوليين ، أو الى ربطها باعتبارات أخرى ، انما هي لعبة سياسية واضحة تهدف في اساسها الى تعقيد المسألة ، وتأخير الوصول الى حل عادل ومنصف لقضية ناميبيا .

ان الحل الوحيد بالنسبة لهذه القضية الهامة يجب أن يتم على أساس انهاء احتلال نظام جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم ناميبيا ، وانسحاب قوات الاحتلال التابعة له ، واطلاق سراح جميع المناضلين الناميبيين ، واعادة الاقليم بكامله (بما فيه خليج والفيش والجسر

الساحلية) الى أصحابه الحقيقيين ، وممارسة شعب ناميبيا لحرية بدون قيود لحد المشروع في تقرير المصير والاستقلال ، بقيادة ممثل شعب ناميبيا المناضل ، منظمة (سوابو) ، التي اعترفت بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، بصفتها الممثل الوحيد للشعب الناميبي البطل .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٥